



PROVISIONAL

A/31/PV.71

26 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس :	السيد أميراسنغ	(سرى لانكا)
ثم :	السيد تشال (نائب الرئيس)	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
ثم :	السيد تركسن (نائب الرئيس)	(تركيا)
ثم :	السيد لانغ (نائب الرئيس)	(نيكاراغوا)

٢٧) : قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛

(ب) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦) .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70421/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٣٥مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35) ؛

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271) .

السيد نيامدو (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : ان وفدنا ينتهز هذه الفرصة

ليؤكد من جديد على الموقف المبدئي لحكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، بشأن قضية فلسطين ، في هذه المرحلة من تطورها .

وكما تعلمون ، فان مشكلة فلسطين من العناصر الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط . وبالتالي

فمن الطبيعي ، أن يثير التأخير الطويل في حل هذه القضية ، القلق العميق لدى المجتمع الدولي . ذلك أن تسوية قضية فلسطين هي التي سوف تحدد ما اذا كان يمكن الوصول الى تسوية سياسية شاملة لأزمة الشرق الأوسط ، التي تخلق أوضاعا متفجرة في هذا الجزء من العالم .

ويجب الاعتراف ، بأن الأمم المتحدة — في الاضطلاع بمهامها ومسؤولياتها الأساسية فـي

الحفاظ على سلم وأمن الشعوب — قد بذلت جهودا ضخمة ، في سبيل اقرار السلم في الشرق الأوسط .

لقد أصدرت الأمم المتحدة ، منذ قيامها ، أكثر من ١٨٠ مقرا وقرارا بشأن قضية فلسطين وحدها .

وتختص منها بالأهمية قرارات الجمعية العامة الأربعة ، الصادرة في ترتيبها التاسعة والعشرين

والثلاثين . وأشير ، من بينها ، الى القرارات ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ٣٢٣٧ (د - ٢٩) ، ٣٣٧٥ (د - ٣٠) و ٣٣٧٦ (د - ٣٠) .

ان هذه القرارات ، تؤكد بكل وضوح ، الحق غير القابل

للتصرف للشعب الفلسطيني ، في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة القومية . وتؤكد كذلك ،

الاعتراف الرسمي القانوني الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد شرعي للشعب الفلسطيني .

انني أتفق مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ممثل السنغال ، الذي لاحظ أن الأمم المتحدة - باعتماد القرارات التي أشرت إليها - توضح النارة الجديدة في السعي من أجل تسوية ايجابية لمشكلة فلسطين . ان أية محاولات للنظر في قضية فلسطين من زاويتها الانسانية فقط - أي كمشكلة لاجئين - ثبت بوضوح أنها محاولات لا أساس لها .

وليس أقل أهمية ما جاء بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي انشئت في العام الماضي ، والتي أنيط بها أن تبحث وأن توصي ببرنامج عمل بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من فرصة ممارسة الحقوق التي اعترف له بها في قرارات الجمعية العامة ، على أن يؤخذ في الاعتبار - عند صياغة التوصيات - الصلاحيات التي يخولها الميثاق لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية .

ويمكن القول بأن اللجنة الخاصة قد بدأت عملها بنجاح . وعموما ، فان وفدنا يؤيد تقرير اللجنة الذي يتضمن توصياتها واعتباراتها الأساسية ومبادئها التوجيهية . اننا سعداء أن نلاحظ أن السلاطة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية تنمو يوميا . فقد انضمت الى عدد من المنظمات الدولية ، وهي تقوم بدور نشط في أعمال أجهزة الأمم المتحدة وكذلك في أعمال كثير من المؤتمرات الدولية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها التعبير عن ارادة شعبها - تمثل بحق هذا الشعب في الشؤون الدولية . ورغم الجهود الجادة للأمم المتحدة والقوى المحبة للسلام للوصول الى حل عاجل للمسألة الفلسطينية ، فان هذه القضية مازالت دون حل . وبالتالي فان السؤال المشروع هو : لماذا لم يوجد بعد حل عادل لمشكلة فلسطين ؟ اننا نعتقد أن السبب الرئيسي يكمن في سياسة اسرائيل العدوانية التي تؤيدها بعض الدول الامبريالية .

ان اسرائيل مستمرة في ازدياد قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي . ان رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دليل جديد على أن اسرائيل مازالت تعمل ضد الجهود المشتركة للدول أعضاء الأمم المتحدة وضد ارادة المجتمع الدولي . وهكذا تحاول اسرائيل أن تمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

ان نارتنا لقضية فلساين تعددها المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لبلدى ، وبالأخص مبدأ احترام حق كل شعب في تقرير مصيره . وعلى أساس هذا المبدأ أيد وفدنا — وسوف يستمر في تأييد — جميع الخطوات والاجراءات لتأمين ممارسة الشعب الفلسايني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمشروعة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الوطنية .

وتلخيصا لموقف حكومة منغوليا الشعبية من مشكلة الشرق الأوسط في هذه الدورة أعلن وزير خارجيتنا السيد دوفيرسورن :

" ان جمهورية منغوليا الشعبية مستمرة في التمسك بوجهة النظر القائلة بأن مفتاح الحل لمشكلة الشرق الأوسط هو الانسحاب غير المشروط للقوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وتلبية الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلساين العربي ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الخاصة ، واحترام حق جميع دول المنطقة في وجود مستقل".

(A/31/PV.16, p.97)

ان وفدنا يعتبر ان جميع المسائل المتصلة بمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تحل داخل إطار الهيئة الدولية الخاصة . وأنا أشير الى مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط .

ان جميع الأطراف المشتركة مباشرة في النزاع — بما في ذلك منامة التحرير الفلساينية — يجب أن تشترك في هذا المؤتمر على قدم المساواة . وهنا أود أن أشير الى مغزى الاقتراح السوفياتي الجديد بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط ومؤتمر السلام في جنيف ، وهو موات للغاية وسوف يكون له بدون شك أثر ايجابي على حل هذه المشكلة المعقدة .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تتخذ الأمم المتحدة أكثر الاجراءات فعالية لتنفيذ قراراتها كي تضمن ممارسة شعب فلساين العربي لحقوقه غير القابلة للتصرف في وجود مستقل .

السيد لاي (الصين) (الكلمة بالصينية) : تناقش الأمم المتحدة ، الحالة في فلسطين وفي الشرق الأوسط منذ سنوات . بيد أنها لم تجد بعد حلاً لهذه المشكلة ، ويمكن القول بأن الموقف ما يزال مضطرباً حتى اليوم .

ان مشكلة فلسطين جزء لا يتجزأ من مشكلة الشرق الأوسط بأكمله ، ولذا نشدد على جوهر المشكلة الفلسطينية ، ومشكلة الشرق الأوسط التي تكمن في العدوان الصهيوني الاسرائيلي ، وفي العداء بين الدولتين العظميين : الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الأمريكية . وهاتان الدولتان تحارب كل منهما الأخرى ، للسيطرة على الشرق الأوسط . بيد أن الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية يكافحان ضد العدوان ، والسيطرة .

وانا كانت المشكلة لم تحل خلال هذا الزمن الطويل ، فمرد ذلك الى السياسة التوسعية التي تمارسها الدولتان العظميان ، والعداء القائم بينهما . وقد أكدت الأحداث ذلك ، ففي السنوات الأخيرة .

ان ظهور الصهيونية الاسرائيلية في الشرق الأوسط ، لهو في حد ذاته نتيجة السياسة الامبريالية العدوانية والتوسعية . ولقد اندلعت الصهيونية الاسرائيلية ، لزمن طويل ، بالعديد من الاجراءات التعسفية في الشرق الأوسط ، ومارست سياسة عدوانية توسعية في المنطقة ، مما أدى الى مقاومة من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية . كما أن المجتمع الدولي بأكمله ، أدان السياسة الصهيونية الاسرائيلية .

ولكن هذا البلد لم يرتدع عن هذه الممارسة بل زاد من صلفه ، وسياسته العدوانية . ان كان الصهاينة الاسرائيليون ، يحصلون على مساعدة الدولتين العظميين وقد ساعدت هاتان الدولتان العظميان ، المعتدين الاسرائيليين بوسائل شتى . والآن ، ما تزال اسرائيل تصر على احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي العربية ، وتحاول أن تفرض ، مرة أخرى ، حالة الاحرب والاسلم ، على الشعب العربي . وأن تستمر في احتلال تلك الأراضي ، حتى تستمر السيلارة الاسرائيلية ، وتبقى الحالة في الشرق الأوسط دون حل ، ومضطربة على الدوام ، وذلك بغية زيادة العداء فيما بينهما بحثاً عن مناطق نفوذ في الشرق الأوسط .

ان الحل المسمى بالخطوة فخطوة الذي قدمته احدى الدولتين العظميين ليس سوى التوقف

والجمود . وانها عبارة عن تسويق لا ينتهي ومأزق لا خروج منه . كما ان دعوة مؤتمر جنيف للانعقاد ، بحثا عن " حل شامل " — كما تروج له الدولة العظمى الأخرى — تعتبر محاولة أكثر غفائية من الأولى هدفها نذر الرماد في عيون الناس ؛ بغية اخفاء التدخلات المقبلة ؛ خلف ستار من الدخان . وبدلا من البحث عن حل أصيل لمشكلة الشرق الأوسط ، وفلسطين فان كالا من الدولتين تحاول الافادة من المأزق الحالي ، والاضطرابات الراهنة ، لتوسع من مناطق نفوذها لتتفوق على الأخرى ، ولتنفرد بالسيطرة على الشرق الأوسط .

ان ما يجب ان نذكره — بصفة خاصة — هو أن الدولة العظمى التي تقول عن نفسها انها حليف طبيعي للشعب العربي ، قد زادت من تسللها الى الشرق الأوسط ، عبر السنين . حتى تستعيد الموقف الذى كانت تتمتع به ، ولا سيما أن الدولة العظمى الأخرى ، كانت مشغولة بأحوالها الداخلية . ومن جهة أخرى ، فان هذه الدولة العظمى ترسل العديد من الافراد الى اسرائيل ، وتمدها بالأيدى العاطمة التي تستخدم للتوسع والعدوان . وتتعاطف تلك الدولة مع اسرائيل وتزيد من اتصالاتها بها ، والحوار معها وتنتقل بذلك من المستوى غير الحكومي ، الى المستوى الرسمي في جهر لا حياء فيه بغية اخراج الصهيونية الاسرائيلية من المأزق الصعب الذى تتواجد فيه . وتحاول تلك الدولة بث الفرقة بين الدول العربية ، وبين الدول العربية وفلسطين ، في محاولة لتعكير الصفو .

وتبيع تلك الدولة المدافع والأسلحة لدولة وأخرى باسم " التأييد " . وفي أوقات أخرى تلجأ الى الذرائع بغية انهاؤها مدتها بالأسلحة ، وتمارس الابتزاز على أساس الصعاب التي يعانيها البعض فهي تتوعد للطرف " أ " ضد الطرف " ب " ، وفي اليوم الثاني تتوعد للطرف " ب " ضد الطرف " أ " ولا تألو جهدا دون حياء في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . وتدفع العرب ليتحاربوا فيما بينهم حتى تسيد على الموقف .

وهناك مؤامرات مستمرة في محاولة لاسقاط الحكومات الشرعية في الدول العربية عن طريق الانقلابات المسلحة ، تلك الحكومات التي توافق على النظرية القايلة بضرورة مكافحة الاستعمار والسيطرة والامبريالية . وهكذا ، توضح تلك المناورات الجرائم التي ترتكب والتي تؤدي الى سفك الدماء في البلاد العربية والى الحرب الأهلية ، والى الكثير من النزاعات في تلك الدول . ان مرد

كل هذه الظروف ؛ أى النزاعات الداخلية ، وسفك الدماء في البلاد العربية ، ومعنى الخلافات المؤقتة ؛ هو التدخل البشع من جانب تلك الدولة التي تنهج سياسة السيطرة . وقد أبانت ذلك ، بحق ، دولة عربية عانت ما عانت من تلك الدولة ، ومؤامراتها . ان الدولة العظمى المذكورة ، هي العائق الأساسي الذي " يحول دون التوصل الى التلمعات القومية " .

وهذه السياسة العدوانية التوسعية المداعية للدولتين العظميين في الشرق الأوسط والصراعات فيما بينهما ، هي التي دفعت الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى ليزيدا من كفاحهما ضد العدوان والهيمنة وبالرغم من السيادة والاعاقة والتخريب التي تمارسها الدولتان العظميان ، فان الشعب الفلسطيني الشجاع ، والشعوب العربية الأخرى قد أحرزت انتصارا عظيما في حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، ضد العدوان الاسرائيلي .

وفي بداية هذا العام ، فان حكومة مصر وشعبها وقد نفذ صبرهما قد انهيها العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بينهما وبين احدى الدولتين الأعظم ، وذلك دافعا عن السيادة والكرامة القومية ، وللتحرر من سيطرة هذه الدولة العظمى . وهكذا ، أعطيا مثالا رائعا لشعوب العالم الثالث ، التي تكافح ضد السيطرة .

ان تلك الوقائع التاريخية ، التي ذكرتها الآن لتوضح الاتجاه السائد في العالم العربي ، والذي يؤدي بتلك الدول الى الاتحاد ، لمناصرة الصهيونية الاسرائيلية ، ومحاولات السيطرة التي تقوم بها الدولتان العظميان . وانها لمرحلة عظيمة وهامة ، على طريق دعم كفاح الشعب الفلسطيني ، وكفاح الشعوب العربية ضد العدوان والسيطرة ، كما هي خطوة كبيرة على طريق الادراك الذي يتزايد يوما بعد يوم للشعب العربي العظيم .

ان تجربة كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى تبين بوضوح اكثر من اى وقت مضى ان الكفاح لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واستعادة الاراضي العربية السليبة تتصل بشكل وثيق بالكفاح ضد عدوان الدول العظمى وتدخلها ، وبدون الكفاح ضد محاولة الهيمنة من قبل الدول العظمى ، سيكون من الصعب استعادة الاراضي والحقوق القومية . ولن يكون هناك اى ضمان للتحرر الوطني العربي ، ولن تكون هناك تسوية للمشكلة الفلسطينية ، ولمشكلة الشرق الاوسط .

وعبر السنين ، ونتيجة للمناورات التي قامت بها الدول العظمى ، فان القرارات العديدة التي اتخذت في الامم المتحدة والمتعلقة بفلسطين ، وبالشرق الاوسط ، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المعروف ، الذى أقره مجلس الأمن ، وقد أدى الى وصف استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية ، وكيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يستعيد بها حقوقه كمشكلة لاجئين ، ان هذا هو الظلم كل الظلم ، وقد عارضنا دائما وابدا هذا التفسير ، وسنستمر في هذه المعارضة . أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبناءً على النداءات التي وجهتها دول العالم الثالث ، قد وافقت أخيرا وبأغلبية ساحقة ، على القرارات المتخذة في الدورتين التاسعة والعشرين ، والثلاثين ، والتي تؤكد فيها ما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة دون تدخل خارجي ، مع الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه القومية ، وبكل الوسائل المتاحة وكانت تلك القرارات نتيجة لهذا الأمر . ان الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية قد استمروا في كفاحهم وفي وحدة المصير الذى استمر منذ أمد طويل ، مما يؤكد ان التحرر الوطني في فلسطين ، لقضية عادلة . وان هناك عددا كبيرا من الدول ، وهو عدد متزايد ، يؤيد تلك القضية ، ومن ثم يمكن القول انه مهما كانت هناك من مناورات او من مؤامرات تعدها الدول العظمى ، فلن تنجح مطلقا في اخماد كفاح الشعب الفلسطيني الثورى ، ولم تنجح في بث الفرقة بين الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الأخرى ، وفي ذلك تعارض واضح على حساب الحقوق القومية الفلسطينية .

وأخيرا فان تسوية مشكلة فلسطين ، وتسوية مشكلة الشرق الاوسط امر لا يمكن بلوغه عن طريق قرار من القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة بل ان حل هذه التسوية أمر سوف يكون ممكنا بالاعتماد على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، ومنع الدول العظمى من التدخل ، كما يكون الحل في استمرار تلك الشعوب في وحدتها وكفاحها الدائم بمساندة جميع شعوب العالم ، وان ما

تخشاه الصهيونية ، والامبريالية هو هذا الادراك ، وهذه الوحدة . وانه لمن دواعي السرور أن نشعر بهذا الادراك السياسي المتزايد في البلاد العربية ، ولدى الشعب الفلسطيني في كفاحهما ضد الصهيونية الاسرائيلية ، وضد سيطرة الدول العظمى ، ان تلك الدول تود ان تتخطى مرحلة الخلافات ، وان تنعم بالوحدة العربية الملتزمة والمكافحة ، وهذا هو الاتجاه العام . وهذا هو ما يرغبه الرأي العام في الدول العربية بأكملها .

وتحت قيادة الرئيس هوا كوفانج فان ، حكومة وشعب الصين يسيران على طريق نضال الرئيس ماو ، يسيران على خطه الثوري ، وسياسته في الشؤون الخارجية ، وسوف تؤيد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية تأييدا كاملا في كفاحهما ضد الصهيونية الاسرائيلية وضد سيطرة الدول العظمى وحتى يستعيدا اراضيهم وحقوقهم القومية . اننا ندين العدوان الصهيوني الاسرائيلي التوسعي ونعارض بكل قوة هذا العداء بين الدول العظمى من أجل السيطرة على الشرق الاوسط ، وكل النشاطات ، وكل المؤامرات والعطيات العدوانية التي تستهدف التدخل في هذه المنطقة عن طريق احداث الانقلابات ، وقد أكدنا دائما وابدا انه يتعين على اسرائيل ان تنسحب من كل الاراضي العربية المحتلة ، وانه يتعين على الشعب الفلسطيني ان يستعيد حقوقه كاملة . ولهذا السبب فقد صوت وفد الصين مؤيدا للقرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، ٣٣٧٦ (د - ٣٠) كما تؤيد تقرير لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والذي يؤكد القرارات التي ذكرتها آنفا ، واننا على يقين انه برغم المؤامرات والاعمال الخبيثة للدول العظمى وللمعتدين الاسرائيليين فان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى ، وهم يفكرون دائما ، ويعملون دائما من أجل الهدف الاسمي سوف يدعمون وحدتهم وكفاحهم ضد الصهيونية والهيمنة ويتغلبون - دون شك - على ما هناك من آلام ومن صعاب على طريق الحرية ، وسوف يحررون اراضيهم وهي القضية المقدسة .

السيد غالاردو مورينو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : نظرا لأن المكسيك ، لاسباب

جغرافية توجد عن بعد من مأساة الشرق الاوسط ، وبالاخص القضية الفلسطينية ، فاننا نجد من واجبا ان نعرب عن ارائنا تجاه هذه المشكلة لانها مشكلة تهدد السلام العالمي .

ان المكسيك تتمسك بشدة بمبادئها ، لاننا نعتقد ان القانون هو خير سند لدول ضعيفة ، واننا نقول ذلك باقتناع تام . لانه في اكثر من فرصة قد اخضعنا الاعتبارات الثنائية للتطبيق الكامل للمبادئ الدولية التي نعتبرها ثابتة .

وعليه ، فإن تسوية المشكلة التي نتناولها ، يجب أن يكون الهدف منها ليس فقط صيانة السلام في المنطقة ، ولكن صيانة السلام المقرون بالعدل . إذ أن هذا المفهوم قد تم تحديده في عدد كبير من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء بشأن هذا البند . ونحن نسعى هنا الى الوسائل لتطبيق مبدأ التكافؤ في الحقوق ، وحق تقرير المصير الواردة في الفقرة الثانية من الفصل الأول من الميثاق ، وفي العديد من قرارات الأمم المتحدة . بما في ذلك المكانة المرموقة التي احتلها القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) وهو " اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول " . وقد كان هذا دائما بالنسبة للمكسيك هو حجر الزاوية بالنسبة لسياستنا الخارجية وهو في رأينا يشكل أساس التطبيق المباشر والواسع للبند قيد النظر أى قضية فلسطين .

ومع ذلك ، رغم أننا لا نستطيع أن نجادل في واجب الاعتراف بالهوية القومية للشعب الفلسطيني ، الذي تعبر منظمة التحرير الفلسطينية عن مصالحه وفقا للقرار ٣٢١٠ (د - ٢٩) ، وبما أنه من الملح أن نجد الوسائل والسبل التي تمكن هذا الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير لكي يشكل دولته الخاصة على أرضه ، فإنه لا غنى عن أن تتطور هذه العملية مع الاحترام التام لسلامة الأراضي ، والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة على أساس القرارات التي اعتمدها هذه المنظمة ، دون أن تنسى القرار رقم ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٧ ووفقا لذلك القرار قررت الجمعية العامة خطة تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين احدهما يهودية والأخرى عربية .

ويجب أن نجد الحلول السليمة ، وان هذا الواجب قد اتضح عندما قام السيد فاو ممثل السنغال ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي تم تشكيلها وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي أوضح في جزء من خطابه في بداية هذه المناقشة ما يلي :

" ان دولة اسرائيل هي حقيقة من حقائق عصرنا ولا يمكن انكار وجودها " .

" اننا نعلم جيدا انه في كلا الجانبين ، هناك رأى واسع الانتشار يقول أن التعايش

بين اليهود والعرب مستحيل . وهو لا الذين يؤيدون هذا المفهوم يعترفون ضمنا بأن

مشكلة الشرق الأوسط لن تجد حلاً سوى في الإزالة التامة والنهائية لأحد

الطرفين " . (A/31/PV.66.P.21).

إن المكسيك تعتبر فضلاً عن ذلك ، أنه في إطار مشكلة فلسطين ، فإن مبدأ الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، لا يعطي حقوقاً ، ولا يعطي مبرراً لضم الأراضي ، ولا يمكن تطبيق هذا المبدأ ، وبالتالي ووفقاً لهذا الخط من التفكير ، فإن المكسيك أيدت قرارات الجمعية العامة مثل القرار

٣٣٧٦ (د - ٢٠) وقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وفي هذه المناسبة ، نود أن نسجل رأينا بالنسبة لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الوثيقة A/31/35 ، إذ أننا نعتبر أنها تشكل جهداً جديراً بالتحليل العميق . رغم أن المكسيك لديها تحفظات جدية بالنسبة لبعض الإجراءات التي يوصي بها هذا التقرير ، إلا أننا نؤيد في بعض الحدود ، بعض ما جاء بالجزء الثاني من الفصل الثالث في الفقرات ٧١ ، ٧٢ بالنسبة لتقرير حق المصير والاستقلال والسيادة القومية ، وعلى الأخص نظراً لأننا نعترف كما جاء في الفقرة ٥٩ من هذه الوثيقة :

" إن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وبالتالي فإن اللجنة تؤكد

على اقتناعها بأنه لا يمكن إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط لا تأخذ تماماً في الاعتبار

التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني " (A/31/35, Para. 59)

هناك وضع آخر يؤدي إلى تفاقم وتعقيد المشكلة ، هو انتهاك حقوق الإنسان في المناطق

المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ . اننا نعتقد أنه ليس فقط من الأهمية بمكان ، بل من المناسب أن نذكر

بوضوح أهمية الاعلان الذي تم اتخاذه باتفاق الرأي في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، الذي

أعلنه رئيس مجلس الأمن بالنسبة " للأوضاع في الأراضي العربية المحتلة " الوارد في الوثيقة

S/PV.1969 في الصفحتين ٢٦ ، ٢٧ .

وتلخيصاً لما جاء في هذه الوثيقة ، فإن وزير خارجية المكسيك قد ذكر في أول آذار / مارس

١٩٧٦ بمناسبة زيارة وزير خارجية إسرائيل لدولتنا :

" اننا نعتقد أن مبدأ تقرير المصير ينطبق أيضاً على الشعب الفلسطيني الذي

يتطلع كما فعل الشعب اليهودي في الماضي ، إلى إقامة وطنه القومي عن طريق إقامة دولة

ولكن على نفس الخط ، نعتقد أن استتباب السلام في الشرق الأوسط يحتاج الى احترام حقوق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك حق اسرائيل في أن تعيش في أمن وسلام . ان ضمان هذا الحق بدوره يحتاج من كل دولة أن تعترف بحق الآخرين في الوجود المستقل ، السلمي والآمن ” .

ان وفد المكسيك سوف ينظر في أى مشروع قرار يتضمن الخطوط التوجيهية والمبادئ التي أشرنا اليها ، والتي سوف تحكم الاتجاه النهائي الذي سوف تتخذه المكسيك بالنسبة لمثل هذه المشاريع .

السيد الحسن (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أبدأ حديثي القصير بتوجيه تحية وفد موريتانيا للجنة التي أنشئت في العام الماضي ، والتي تستهدف السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف على نحو كامل ، واننا نحبي سفير السنغال الذي يرأس هذه اللجنة والذي مارس مهامه وهو يلتزم بتلك المهمة بخلق عال ، وعرفناه دائما أبدا على هذا النحو .

ان المناقشات التي تركزها الجمعية العامة هذا العام لمشكلة فلسطين لا تستهدف فقط كما يعتقد البعض ضبط العواطف أو بث الآمال في منطقة يتركز فيها السلام والأمن الدولي على توازن رقيق ، بل ان تلك المناقشات تسترعي انتباه المجتمع الدولي ، الى الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط ، والتي تنجم عن السياسة العدوانية وسياسة التخويف للسجلات الصهيونية في تل أبيب .

ان المشكلة الفلسطينية بدأت مع نشأة المنظمة ، بيد أن تلك المشكلة تغيرت بشكل جذري هذا العام ، ان أن الأمم المتحدة تريد أن تلعب دورا هاما في حل هذه المأساة التي شغلت الى حد بعيد المجتمع الدولي .

عندما وافقت الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ على القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) الذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط في الأمم المتحدة ، فان الجمعية العامة لم تعترف فحسب بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بل أرادت عن طريق هذا الاعلان ، السماح للشعب الفلسطيني باستعادة حقوقه المشروعة .

ان هدف الجمعية العامة الذي حدد على هذا النحو ، دعا الجمعية العامة الى اقرار القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) أي انشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وان ولاية هذه اللجنة بناء على الأحكام المضمنة في القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الذي يطلب من هذه اللجنة دراسة كل سمات المشكلة الفلسطينية وتقديم تقرير للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين حتى تتخذ القرار الملائم .

وان المناقشات التي تركزها الجمعية العامة هذا العام للمشكلة الفلسطينية ، تكتسب أهمية كبرى ، ولها مغزى خاص ، ان هذه المناقشات هامة ، ولها مغزى لأنه منذ عام ١٩٤٧

عند ما بدأت أزمة الشرق الأوسط ونحن نرى المنظمة وللمرة الأولى وهي تدرس بطريقة متعمقة ، وكاملة هذه الأزمة ، لايجاد الطرق والسبل الكفيلة بالتوصل الى الحل المنشود .

وهذا لا يعني أن الأمم المتحدة لم تهتم بهذه المشكلة خلال كل السنوات التي انقضت أو اهتمت بها كما ينبغي ، ولكن اثناء الثلاثين عاما التي اجتازتها أزمة الشرق الأوسط ، ورغم كل محاولات التوسط لم تتمكن الأمم المتحدة من التوصل الى الحل المطلوب ، وكان مرد ذلك ان العنصر الأساسي في هذه الأزمة لم يؤخذ في الاعتبار . ولأن الهيئات التابعة للأمم المتحدة والتي عليها ان تحافظ على السلام والأمن الدوليين كثيرا ما فضلت أن تتجاهل الأمر الأهم وتهتم بالشئ الهامشي أو الثانوي ، وتجاهلت الأبعاد الحقيقية للمشكلة ان قدمت تلك الأبعاد بطريقة تفيد المعتدى .

وخلال ثلاثين عاما ، واجه الشعب الفلسطيني المطاوع من بلاده ، بشجاعة كبيرة وتصميم الاجراءات القمعية التي مارستها الصهيونية ، لتقضي على أى معارضة ، وكانت هناك حروب ثلاث في الشرق الأوسط ، وفي كل مرة ، أوشكت تلك النزاعات أن تؤدي بالعالم الى حرب شاملة .

وخلال ثلاثين عاما ، رأينا بعض الشعوب المستعمرة وهي تحصل على استقلالها ، أما التقرير الايجابي فقد اعاد الأمور الى نصابها ، وهناك دول كانت مخدوعة بالدعاية الصهيونية ، طاول هذه المدة الطويلة ، والآن عرفت تلك الدول الأبعاد الحقيقية للمأساة الفلسطينية .

وكل هذه العناصر الجديدة الى جانب العناصر القديمة في هذه المنظمة أدت الى هذه التغييرات الجذرية الايجابية التي ذكرتها ، ومن ثم الى انشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

واذا كانت الأمم المتحدة ، قد ردت الى الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ، عن طريق السماح لممثلي هذا الشعب بالاشتراك في مناقشات الأمم المتحدة ، فان الهدف الأساسي الذي حددناه لا يزال بعيدا ، وهذا الهدف تحدده الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ على النحو الآتي :

" ١ - تؤكد مرة أخرى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وخاصة :

" (أ) الحق في تقرير مصيره ، دون تدخل خارجي ؛

" (ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين ؛

" ٢ - وتؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين ، غير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها أو اقتلعوا منها ، وتطالب باعادتهم . . . "

ان الأعضاء سوف يوافقون معي ان هناك العديد من القرارات التي اتخذت فيما يتعلق بالشرق الأوسط هي شبيهة بالقرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، وان تقرير اللجنة يذكر ١٨٨ قرارا وتتصل كل هذه القرارات سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسمات هذه المشكلة ، أما موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي أعلى هيئة في المنظمة ، فلها موقف واضح كل الوضوح .

وليس هناك أى قرار في هذه الجمعية ، لم تناشد فيه اسرائيل أن تعمل على أساس التعقل ، أما المسهينة ، فقد ازدروا دائما الأمم المتحدة ، وقالوا انها منحازة ، وردا على هذه القرارات التي أقرت في الأمم المتحدة بإنشاء مستعمرات استيطانية جديدة في الأراضي العربية المحتلة وذلك انتهاكا لحكام المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ومتعارضة مع العديد من القرارات التي اتخذتها هيئات كثيرة تابعة للأمم المتحدة .

وتواصل إسرائيل دعم موقفها في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة وتحول القدس الى عاصمة سياسية وإدارية للصهيونية .

علينا أن نعلم ما اذا كانت الأمم المتحدة ستستمر في قبول الأمر الواقع بعد أن اعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، واذا كانت الأمم المتحدة ستقبل أن يحرم هذا الشعب من وطنه ويعيش في بؤس كامل .

وأمام الجمعية العامة تقرير اللجنة التي أنشأتها والتي تعرض أنسب الحلول لحل المشكلة الفلسطينية التي أدت الى عديد من الآلام والبؤس ، ومع الافتقار الى قرار من مجلس الأمن للحفاظ على الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، فانه يتعين على الجمعية العامة أن تسهر على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة طبقا لأحكام الميثاق .

وان لم تتخذ المنظمة مثل هذا القرار فسوف يؤثر ذلك ليس فقط على مكانتها بل أيضا على السلام والأمن الدوليين اللذين يجب أن يتأكدا بالنسبة للجميع .

السيد بيترتش (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان أزمة الشرق الأوسط قد أثقلت كاهل العلاقات الدولية لعدة سنوات وتشكل تهديد للأمن والسلام الدوليين ، ليس فقط في المنطقة ، بل أيضا في العالم بأسره ، ان لب المشكلة الذي تعتمد عليها التسوية العادلة للأزمة الى حد كبير ، هي قضية فلسطين ، ان الغالبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أيدت الشعب الفلسطيني في مطلبه لتحقيق حقوقه المشروعة ، لقد اعترفوا منذ وقت طويل بأن الشعب الفلسطيني يجب أن يمارس نفس الحقوق التي يستمتعون بها انطلاقا في هذا الصدد من الحاجة لاحترام المبادئ التي تقوم عليها منظماتنا .

وفي دورتها العادية الثلاثين ، قامت الجمعية العامة بتشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان أعضاء اللجنة المشكلة من ممثلي الدول المنتمة الى مناطق مختلفة من العالم تنتمي الى أيدولوجيات واتجاهات سياسية متباينة ، قد دعت جميع الدول الأخرى للاشتراك في أعمال اللجنة ، ان بعض البلدان غير الأعضاء في اللجنة ساهمت في أعمالها .

انه من الجدير بالملاحظة أن منظمة التحرير الفلسطينية قد شاركت أيضا في أعمال اللجنة بصفتها مراقبا نشطا وبمقتضى مقترحاتها البناءة ونظرتها الواقعية لتسوية قضية فلسطين أكدت منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى أنها منظمة تتحلى بالمسؤولية الحسنة .

وكما نعلم فقد قاطعت اسرائيل مرة أخرى أعمال هيئة الأمم المتحدة ، تلك الهيئة التي شكلت من أجل المساعدة في ايجاد تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، ان اتجاه اسرائيل هو التعبير المنطقي لسياستها الرامية الى استمرار الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه ، ولا يمكن أن نقبل أن تقيم اسرائيل حقوق شعبها في الوجود على انكار حقوق الآخرين في الوجود ، ويجب أن ندرك نهائيا أن السلام في الشرق الأوسط وبالتالي في سائر المناطق يعتمد - الى أبعد حد - على الاعتراف واعمال حقوق الشعب الفلسطيني .

حيث أن قضية فلسطين لم تبحث برمتها ، فان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد اضطلعت بمهمتها المعقدة التي تتسم بالمسؤولية دراسة جميع جوانبها وتحديد وبلورة الحقوق غير القابلة للتصرف والمشروعة للشعب الفلسطيني وأن تقدم المقترحات التي تساعد على تحقيقها ، ان عمل وتقرير اللجنة يقومان على ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن واحكام القانون الدولي والأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط ، وقد جاء نتيجة أوسع قدر من الاتفاق في الرأي داخل اللجنة ، وعن طريق تحديد كافة عناصر قضية فلسطين ووضع هذه المشكلة في اطارها وفي اطار التسوية العادلة والدائمة لأزمة الشرق الأوسط فان التقرير في جملة أمور - سوف يقدم اسهاما ملحوظا للجهود المستقبلية نحو اقامة السلام في الشرق الأوسط .

ان بعض المبادئ للتسوية العادلة لقضية فلسطين قد أعيد تأكيدها من قبل الغالبية العظمى للمجتمع الدولي في مناسبات عديدة ، ان من أهم المبادئ الأساسية التي يؤكد ميثاق الأمم المتحدة هو أن تكف الدول عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبالتالي أن تمتنع عن احتلال أراضي الشعوب الاخرى ، ليس هناك أي عمل كهذا يمكن تبريره بأي سبب ، ان الحرية والاستقلال يجب ألا يستبدلا بأي شيء ، وأن أفضل طريقة لصيانة حرية الفرد هو احترام حرية الأفراد الآخرين .

١ ن يوغوسلافيا تؤيد بشدة طلب الأغلبية الساحقة لأعضاء المنظمة بأن على اسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية التي احتلت منذ ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ .

ان حق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم قد تم الاعتراف به في العديد من القرارات التي تبناها مجلس الأمن والجمعية العامة ، وفي اجتماع عقد أخيراً فقد أيد مجلس الأمن بالاجماع هـذا الحق في البيان الذي قرأه رئيس المجلس

" يؤكد من جديد دعوته لحكومة اسرائيل أن تؤمن سلامة وازدهار وأمن سكان المناطق وأن تسهل عودة هؤلاء السكان الذين فروا من المناطق منذ اندلاع الاشتباكات".

(S/PV.1960,P.26)

وفي هذا الصدد نود أن نشدد على ضرورة اعمال قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) الذي يدعو الى عودة المشردين الى المناطق التي احتلت في حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، ان هؤلاء الأشخاص النازحين يجب أن يسمح لهم بالعودة في أقرب فرصة ممكنة ، ويجب أن تكون هذه العودة غير مشروطة اننا نعتقد أنه لا غنى عنه ، أن تقوم الدول المعنية مباشرة بالاشتراك مع منامة التحرير الفلسطينية وبالتعاون مع الأمم المتحدة بالبدء في الأعمال التحضيرية لخلق الظروف والتسويات الملائمة المتصلة بعودة اللاجئين الآخرين .

ان الشعب الفلسطيني نفسه يجب أن يمكن أيضا من تقرير مصيره بذاته دون أى تدخل خارجي . ان تقرير المصير لا يمكن اعماله في ظروف من الاحتلال أو في أقاليم الدول الأخرى . ان تقرير مصير الشعب الفلسطيني سوف يتأتى فور انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، وعندما يكون من الممكن تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ (١٩٦٧) .

ان الاحتلال العسكري الناجم عن الاعتداء المسلح لا يخول أى حق للسيادة على المناطق المحتلة ولا يتضمن حق المحتل في التصرف في هذه الأراضي اما نيابة نفسه أو نيابة عن غيره . يجب أن يوضع حد فوري لممارسات اسرائيل غير المشروعة والتي تقوم باقامة المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة . يجب أن تنسحب من المستوطنات التي أقامتها ويجب أن تكف عن تشريد الشعب الفلسطيني وأن تكف عن اضطهاده . ان خطط المستوطنات وهي تبلغ ٢٩ مستوطنة جديدة في عام ١٩٧٧ تدل على نوايا اسرائيل التوسعية ، ولا تؤدي الى السلام ، بل تبعد احتمالات السلام . ان الفقرة ٣ من البيان سالف الذكر الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٦ يشكل ادانة اجماعية لمثل هذا السلوك .

وبما أن كافة الشروط اللازمة لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن تتحقق حتى اذا تم تنفيذ التوصيات السالفة الذكر ، فان وفدي يؤيد الموقف الوارد في الفقرة ٧٢ (ب) من توصيات المنامة والرامية الى أن تقوم الدول المعنية مباشرة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة أن تتخذ اجراءات مشتركة على قدم المساواة ، وعلى أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، من أجل تسوية باقي المشاكل المحلية . اننا نعتقد انه فقط من خلال تلك الاتار يمكن ضمان السيادة وسلامة الأراضي ، واستقلال جميع البلدان في المنطقة على أساس دائم ومستقر . وبهذه الطريقة فقط يمكن أن تصبح حدود دول المنطقة آمنة .

ان وفدى يأسف لأن مجلس الأمن قد ضيع فرصة اقرار تقرير اللجنة في دورة حزيران/يونيه ولا شك أن تأجيل اعمال الحقوق الوائنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يسهم في قضية السلام في الشرق الأوسط . ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ عملاً نشطاً من أجل صيانة السلام والأمن لأن هذه هي وظيفته الأساسية ، وواجبه الأساسي .

ان الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل اعمال حقوقه القومية المشروعة غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة دولة فلسطينية مستقلة قد لاقى أوسع تأييد في مؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في كولومبو . وقام مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة بتأييد الآراء السائدة في الأمم المتحدة وبصفة أوسع ما يلي : انه دون تسوية عادلة لمشكلة فلسطين لن توجد أى تسوية لأزمة الشرق الأوسط ، ولن يستتب السلام الدائم والمستقر أو الأمن لكافة البلدان في المنطقة وخارجها . وان وفدى مقتنع أن أفضل مقومات للتسوية العادلة لقضية فلسطين ، وأزمة الشرق الأوسط ككل قد وردت في مشروع القرار المعروف الذي علمه حق النقض في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي ، والذي تضمن المبادئ الأساسية لتسوية عادلة ، ودائمة لكل من القضية الفلسطينية ، وأزمة الشرق الأوسط ككل . ان التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط قد استرعت مرة أخرى - الانتباه الى الأوضاع الخائيرة للشعب الفلسطيني ، والى المخاطر الكامنة في التأجيل المستمر لتسوية هذه المشكلة . وفي الوقت ذاته ، وبسلوكها في الأزمة الأخيرة ، وكذلك في مؤتمر القمة العربيين في الرياض ، والقاهرة أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مرة أخرى أنها الممثل السياسي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانه لن توجد تسوية عادلة ودائمة لهذه الأزمة دون اشتراكها الفعال والمستمر . ان وفدى يعتقد أن الجمعية العامة يجب أن تقر هذا التقرير بما في ذلك توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، وأن تلالب بتنفيذها بأكثر السبل المناسبة .

السيد زيتون (ماليزيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان المشكلة الفلسطينية لتشكل

تحدياً خائراً للأمم المتحدة ، وما هو المطلوب الآن من هذه الهيئة الموقرة وأكثر من أى وقت مضى هو

أن تؤكد انه في استماعتها أن حل مشكلة ازادات تعقيدا عبر السنين وانها وصلت فعلا الى النضج السياسي * .

ان الكثير من المآسي حدثت في مناطق عديدة من العالم نتيجة لتقسيم مؤسف للدول ولكن مشكلة فلسطين من أكبر مآسي هذا الزمن . ومنذ ثلاثين عاما لم تجد هذه المشكلة حلا بل أدت الى حروب ثلاث في الشرق الأوسط ، وفرضت على الشعب الفلسطيني آلاما هائلة ، هذا الشعب الذي حرر من دياره ، وحرر من حقوقه غير القابلة للتصرف ، ومن ممتلكاته . وقد آن الأوان لنسمح للشعب الفلسطيني بالعودة الى دياره حتى يحيا حياة عادية .

وفي الماضي سيارت المشاعر الانسانية على مداواتنا الخاصة بالمشكلة الفلسطينية ، وشعرنا الى مدى بعيد أنه لا يمكن لنا أن نفعل أى شيء وكنا على علم تام أننا نمد النازحين واللاجئين بمعاملة انسانية فحسب تخفف بصفة مؤقتة من آلامهم ، بيد أنه لا بد من ايجاد حل سريع لهذه المشكلة ويتعين علينا أن نترجم الى الواقع الملموس مشاعرنا المعنوية والانسانية ، وأن نساعد الفلسطينيين حتى يستعيدوا حقوقهم الثابتة ، وأن يعودوا الى ديارهم ، ويستعيدوا ممتلكاتهم ، ويتمتعوا بحقوق تقرير المصير ، وبالاقلال القومي ، وحقوق السيادة . ان المعونة الانسانية لا يجب أن تكون بديلا لحل دائم وعادل على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

* تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد تركمن (تركيا) .

وفي هذا الاطار فان وفد بلادى يعبر عن رضاه التام ان يرى المشكلة الفلسطينية وقد اكتسبت الطابع الملح الذى تستحقه . ان القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٦) قد حدد حقوق الشعب الفلسطيني بشكل واضح ، كذلك فان القرار ٣٣٢٦ (د - ٣٠) قد أنشأ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان ولاية هذه اللجنة هي أن تدرس هذه المشكلة وتوصي الجمعية العامة بالموافقة على برنامج تنفيذى يسمح للشعب الفلسطيني بأن يتمتع بحقوقه الثابتة . ان ماليزيا يشرفها أن تكون عضوا في هذه اللجنة .

ان انشاء اللجنة المذكورة يعتبر ثمرة للجهود المبذولة في الماضي لمعالجة موقف أدى الى ما يعانيه الشعب الفلسطيني من ظلم . والأهم من ذلك فان انشاء هذه اللجنة ، هو في رأى وفد بلادى ، خطوة على الطريق القويم ان نستري انتباه الرأى العام العالمي الى حقيقة دامة ، وهي ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، والى أنه يجب أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف وأن يتمتع بها . ان حق تقرير المصير أمر قد يكون ممكنا اذا ما انسحبت اسرائيل من كـل الأراضي العربية المحتلة ، وسمحت للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم . ان استمرار اسرائيل في اعاقه كل الجهود المبذولة يزيـد من التوتر في هذه المنطقة . ولن نكون صرحاء ما لم نسترع انتباهكم الى أنه ما لم نجد الحل العادل لمشكلة الشعب الفلسطيني فقد تكون هناك حرب رابعة في الشرق الاوسط . مع ما ينجم عن ذلك من آثار مأساوية . وفي هذه المرحلة لا يمكن لنا تدمير القضية الفلسطينية عن طريق مناورات تؤجل الوصول الى حل لها . وكما قال مشعل منظمة التحرير الفلسطينية عندما تحدث في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر . فان الفلسطينيين لن يقبلوا أن يعطى لهم موطن غير فلسطين ، وأنهم سيستمرون في كفاحهم للحصول على السلام الحقيقي ، والعدل المطلوب في هذه المنطقة .

ان وفد بلادى ، بصراحة ، يبحث اسرائيل على أن تدرك حقيقة الوضع الحالي ، وان تستجيب بكرم لهذا النداء لحل دائم وعادل للقضية الفلسطينية التي هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط ، اننا نناشد اسرائيل أن تظهر حسن نيتها وأن تقدم بعض التنازلات ، وأن تنسحب من كل الاراضي العربية وأن تسمح للشعب الفلسطيني النازح أن يعود الى دياره وأن يتمتع بحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يتضمن توصيات عادلة ومنصفة يجب أن نوافق عليها . ان وفد بلادى يسره بصفة خاصة أن يرى التوصية التي تطلب فيها من الامم المتحدة ، ووكالاتها أن تلعب دورا متزايدا حتى نصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين ، ومن أجل تنفيذ مثل هذا الحل . أما مجلس الامم فان تقرير اللجنة يطالبه باتخاذ اجراءات كفيلة بالسماح للشعب الفلسطيني بالعودة الى دياره واستعادة ممتلكاته وفي الفقرة ٤٥ من التقرير تقترح اللجنة أن يقدم مجلس الامم الضمانات الدولية المطلوبة من أجل السلام والا من لكل دول وشعوب الشرق الاوسط . ان دور منظمة التحرير الفلسطينية هو دوره مغزاه في مسألة الشرق الاوسط . ان الجمعية العامة في دورتها الثلاثين دعت ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في كل المؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط ان أنه لا يمكن حل هذه المشكلة دون اشتراك هذه المنظمة . ان هذا الاجراء يعد اجراء عمليا يفتح الطريق في واقع الأمر لاستعادة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف .

واسمحوا لي أن أختم كلمتي قائلا ان حكومة ماليزيا قد أيدت دائما حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته والحصول على حق تقرير المصير والسيادة والاستقلال القومي . ونحن على يقين أنه لا يمكن أن نحرم شعبا من الشعوب في العالم من حق تقرير المصير . ونؤكد مرة أخرى ، للشعب الفلسطيني تأييدنا الكامل حتى يصل الى حل عادل ومنصف لقضيته . ولن يكون هناك معنى وفعالية لأي حل الا اذا شاركت منظمة التحرير الفلسطينية فيه على قدم المساواه مع كل الاطراف المعنية .

السيد هولاي (منغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة بلادى ما زالت تعتقد أن الوضع المتفجر في الشرق الاوسط والاضاع الحالية المتصلة بالقضية الفلسطينية تشكل تهديدا متصاعدا للسلم والأمن العالميين . ان النزاع في الشرق الاوسط من أعقد النزاعات على المسرح الدولي وتكمن قضية فلسطين في قلب هذه الأزمة . ان الرأي الذي يحظى بقبول أوسع ، والحقيقة المقبولة بصفة عامة هي أنه دون تسوية قضية فلسطين فان الاوضاع في الشرق الاوسط سوف تظل مصدرا دائما لتهديد الأمن الدولي . ان المجر تشارك في هذه النظرة .

ومع ذلك فان تسوية القضية الفلسطينية قد وجدت حاليها . على الاقل هنا في أسمي

محفل لمجتمع الدول . ان النواحي السياسية والانسانية للقضية الفلسطينية مطروحة أمام الامم المتحدة منذ سنة ١٩٤٧ وحتى الآن فقد تم اتخاذ حوالي مائتي قرار تتناول مباشرة أو بصفة غير مباشرة الجوانب المختلفة لهذه القضية بواسطة الجمعية العامة ومجلس الأمن .

.....

ان هذه القرارات تضع المبادئ الاساسية المتصلة بحقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، ومن بينها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة القوميتين ، وكذا الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها . وبشكل عام ، فان احكام هذه القرارات كذلك التي أشرت اليها واضحة ، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء ، بشكل لا يقبل اللبس ، للعمل من أجل تطبيق هذه القرارات . اننا نأسف لان اعمال هذه القرارات ، قد عرقلته بعض الدول التي كانت حتى الان مترددة في تأييد جهود تسوية ازمة الشرق الاوسط او ايدتها دون حماس ، أو لم تؤيدها على الاطلاق . وفي هذا الاطار ، اطـار قضية الشعب الفلسطيني .

ان البند المطروح علينا اليوم ، هو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وكانت صلاحية اللجنة تتمثل في النظر الى توصية الجمعية بوضع برنامج للتنفيذ ، يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه التي حددتها الجمعية العامة ، وكذلك للابقاء على الاهتمام الدولي بالمضي قدما نحو حل عادل لقضية فلسطين ، ومن ثم تشجيع السلام الدائم في الشرق الاوسط . ان التقرير يتضمن اقتراحات تفصيلية بالنسبة للخطوات التي يجب اتخاذها من اجل تأمين أعمال هذا البرنامج .

ان هنفاريا عضو في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف . وبهذه الصفة اشتركت في الاتفاق العام الذي تم التوصل اليه في تقرير اللجنة . ان توصياتها المبنية على قرارات الأمم المتحدة السابقة ، تشكل اسهاما ايجابيا في الجهود من اجل تحقيق التسوية السلمية للمشاكل في الشرق الاوسط اننا نؤيد تماما هذه التوصيات .

ويجب ان يتأكد الجميع من ان عمل اللجنة لم يكن موجها ضد اية دولة . لقد انطلقت اللجنة في مداولاتها من اقتناعها الاساسي بأن قضية فلسطين وتنفيذ الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، في الوجود القومي وتحقيق السيادة ، وفي حقه في وطنه والعودة الى الوطن ، هو حجر الزاوية لاي تسوية عادلة ودائمة لنزاع الشرق الاوسط ، والسعي من اجل التوصل الى هذه التسوية ، يجب ان يكون هو الهدف المشترك للدول المحبة للسلام . وقد تم

دعوة جميع الدول الأعضاء للتعبير عن آرائها بالنسبة لطرق التوصل الى تسوية سلمية . وخلال مناقشات اللجنة فقد شعرنا دائما بالمستوى العالي من النزاهة والخلق والمسؤولية للمشاركين فيها . ان تقرير اللجنة هو انعكاس لهذه الروح البناءة .

وفي رأينا ان التقرير هو وثيقة هامة للغاية متوازنة وواقعية . ونود ان نعبر عن املنا الصادق في أن تقوم الجمعية العامة باقرار التوصيات الواردة في التقرير . ومما لاشك فيه ان هذا سوف يخدم مصالح الشعب الفلسطيني ومصالح منطقة الشرق الاوسط ككل وكذلك مصالح السلم والامن في العالم .

لقد ايدت هنفاريا دائما الكفاح العادل للشعب الفلسطيني العربي وحركة التحرير الاصلية ، اننا نقف مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل اقامة دولة مستقلة . اننا نعتقد أن اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى لاغنى عنه ، في أي جهود أو مفاوضات أو مؤتمرات تتصل بالشرق الاوسط .

وختاماً أود أن أعرب عن ارتياحنا بأن قضية فلسطين بدأت تحتل مكانتها الحقيقية في محفل الأمم المتحدة وهي الجهة المعنية بايجاد تسوية سياسية لنزاع الشرق الاوسط . ان هذا يعكس ايضا بأنه لا يوجد بديل لذلك .

ومع الاعتراف بالدور الرئيسي لحقوق الشعب الفلسطيني في عملية البحث عن تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط ، فان حكومة بلادي تود ان تكرر موقفها والذي يتلخص في ان السلام العادل والدائم في المنطقة ، لن يتحقق الا من خلال تسوية سياسية شاملة . ان مثل هذه التسوية كما بادر ونادى بها الاتحاد السوفياتي ، وباقي الدول الاشتراكية يجب ان تتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة اثر عدوان اسرائيل عام ١٩٦٧ . ويجب ان تلبى المطالب القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك ممارسة لحقة غير القابل للتصرف في اقامته دولته الخاصة به . ويجب ان تقدم الضمانات الدولية لأمن وحرمة حدود جميع الدول في الشرق الاوسط .

السيد يانكوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ارتبطت الأمم المتحدة بمشكلة

فلسطين منذ ايامها الاولى . ومع ذلك فخلال السنوات الماضية وجدت الجهود من اجل التوصل الى تسوية سلمية معارضة قوية من اطراف ودوائر معروفة .

ان ركود هذه المشكلة لا يجعلها اقل الحاحا . ان الطبيعة السياسية الحساسة لهذه

المشكلة تمس احد المبادئ الاساسية للأمم المتحدة ، وهو الحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير والاستقلال . وفي الوقت ذاته فانها تتصل بشكل مباشر بالمهمة الاساسية للأمم المتحدة ، كاداة لصون ودعم السلم والامن الدوليين .

عند ما ينظر الى قضية فلسطين من خلال هاتين الزاويتين فسوف نجد ان جوهرها يصبح واضحا ويستدعي تسوية ملحة .

ان الامر المطروح في هذه الحالة هو ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

ذلك الشعب الذي لديه الحق كغيره من شعوب العالم في ان يعيش في سلام واستقلال وحرية . ان اسرائيل المصممة على سياستها العدوانية والتوسعية على حساب الدول العربية المجاورة قد دأبت على حقوق الشعب الفلسطيني . والى يومنا هذا ترفض بشدة الاعتراف بان يكون للفلسطينيين الحق في موطنهم ، وفي اقامة دولتهم الخاصة ، وفي ان يعيشوا كدولة مستقلة في الشرق الاوسط .

ولا داعي للقول أن الأمم المتحدة نفسها قد نضجت من خلال اعتبار جميع جوانب هذه المشكلة . ويعكس المرحلة السابقة ، فقد كانت النظرة السائدة هي أن مشكلة الشرق الأوسط هي مشكلة انسانية تتعلق بأوضاع اللاجئين ، وهذه النظرة يؤيدها هؤلاء الذين حاولوا تشويه المشكلة والمبالغة في الطبيعة الحقيقية لها . ففي المرحلة الأخيرة قامت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بالنظر الى القضية ككل بشكل عام وشامل ووضع المشكلة في إطارها الصحيح . وحقيقة ان مشكلة فلسطين لم تتوقف عن كونها مشكلة سياسية خلقتها السياسات العدوانية والتوسعية للدوائر الحاكمة في اسرائيل ، بالتأييد الفعال والدعم النشط من بعض القوى الغربية .

وقد انعكس ذلك بوضوح خلال مناقشة مشكلة فلسطين في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجمعية العامة عندما نوقشت المسألة بشكل واسع النطاق وبلاشتراك النشط من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

ان القرارات التاريخية التي اتخذتها هاتان الدورتان ، وعلى وجه التحديد ، القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٢٣٧ (د - ٢٩) والتي تأكدت من جديد بعد عام بواسطة القرارين ٣٣٧٦ (د - ٣٠) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) - قدمت الاطار لتوجيه الخطوات الفعالة بالنسبة لقضية فلسطين . ان هذه القرارات أكدت من جديد وبشكل واضح :

" حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين ، غير القابلة للتصرف ، وخاصة :

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي .

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية .

[قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩)]

وقد قامت تلك القرارات بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقها في الاشتراك في الجلسات وفي أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب .

وفي هذا العام وحده ، قام مجلس الأمن بمناقشة قضية فلسطين مرتين ، في كانون الثاني / يناير الماضي ، في إطار التحليل الشامل لجميع جوانب أزمة الشرق الأوسط ، وفي شهر حزيران / يونيو الماضي عندما درس المجلس تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وعلى عكس الجمعية العامة ، فشل المجلس في اتخاذ قرار بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض " الفيتو " .

وخلال العام الحالي فقد شاهدنا البحث المفصل للمشكلة في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد عقدت عدة اجتماعات في النصف الأول من هذا العام وقد تمت تقريرها الى مجلس الأمن . ان اللجنة لم تشك أبدا في تلك الحقوق غير القابلة للتصرف ، وقد تمت بعض الاقتراحات المحددة بهدف مساعدة الفلسطينيين على ممارسة حقوقهم . ان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء أقرت تقرير اللجنة لأنه يشكل خطوة اضافية في جهود استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ان هذه المداولات والقرارات ذات الصلة تؤكد حقيقتين واضحتين :
أولا ، ان الأمم المتحدة ، بأغلبية ساحقة ، مع الاستثناء الواضح لاسرائيل ومن يحميها ، قد أهدت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان الأمم المتحدة في الواقع قالت لاسرائيل ومن يحميها أن هذه الحقوق غير قابلة للمفاوضة .

ثانيا ، ان الاعتراف بالصفة السياسية للقضية الفلسطينية والاعتراف بالسمعة الدولية والمتصاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية قد استرعى الانتباه نحو الدور الحاسم الذي ينتظر أن يلعبه الفلسطينيون في تسوية أزمة الشرق الأوسط .

ان الرأي العام العالمي قد اعترف منذ أمد بعيد بأن القضية الفلسطينية هي لب نزاع الشرق الأوسط . ان ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتسوية قضية فلسطين هي مفاتيح نزاع الشرق الأوسط . واذ لم يتم تسوية هذين العنصرين فان النزاع سوف يستمر وسوف يشكل مصدرا وبؤرة للتوتر في المنطقة ، وبالتالي تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . ان الجمعية العامة قد اعترفت بهذا الوضع ، ففي قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) نصت على أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أصدرت تحذيرا عند ما قالت وأقتبس :

" لا يمكن ايجاد تسوية في الشرق الأوسط لا تأخذ تماما في الاعتبار التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني " . (S/12090.Para.59).

ان مؤتمر القمة الخامس للبلدان غير المنحازة قد اعترف أيضا بحقيقة أنه نظرا لبقاء قضية فلسطين دون تسوية فان الأوضاع في الشرق الاوسط مازالت تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان المناقشة العامة خلال الدورة الحالية ، وبالأخص هذه المناقشة حول قضية فلسطين ، تشدد على خطورة الأوضاع ، في هذه المنطقة ، الناجمة عن الافتقار الى التقدم نحو تسوية شاملة للمشكلة . ومع ذلك فان أسباب استمرار المأزق واضحة تماما .

ان اسرائيل ترفض بعناد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وبممثلته الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسرائيل ، بدعم فعال وحماية وتشجيع من حلفائها ، تستمر في احباط قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حول الشرق الأوسط . بل الأكثر من ذلك ان اسرائيل تستمر في سياستها العدوانية والتوسعية . وعن طريق الأعمال التشريعية والادارية التعسفية تحاول اسرائيل أن تضم ، بصفة نهائية ، أجزاء كبيرة من الأراضي العربية التي استولت عليها بالقوة عام ١٩٦٧ . وليس من قبيل المصادفة ، أن مجلس الأمن ، في هذا العام وحده ، ناقش في ثلاث مناسبات ، الأوضاع في المناطق العربية التي تحتلها اسرائيل . ان آخر اجتماع تم في هذا الشهر حيث أدينت اسرائيل في بيان أدلى به رئيس المجلس وفي هذا البيان قام المجلس بالتعبير بالاجماع عن :

" قلقه العميق ازاء الأوضاع الخطيرة الحالية في الاراضي العربية المحتلة نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي " . (S/PV.1969,P.26).

وكنتيجة لهذا الوضع الذي خلفته اسرائيل فان الشعب العربي الفلسطيني قد عانى معاناته وحرمانا لا يمكن وصفها . ان الأعمال الاسرائيلية التعسفية الوحشية والعدوان العسكرية والاحتلال قد تم اتخاذها ضد الفلسطينيين على نطاق واسع وبكثافة متزايدة .

ان مليوناً ونصف من الفلسطينيين قد طردوا من أراضيهم بواسطة آلة الحرب الاسرائيلي . وان مئات الآلاف من الناس قد فرضت عليهم حياة الفقر المدقع وحرموا من حقوقهم واضطروا الى التشرد والعيش كلاجئين في دول مختلفة ، بينما يجرى استنزاف واغتصاب موارد هم الطبيعية بواسطة اسرائيل . ان المدن والقرى التي كانت مزدهرة في فلسطين أصبحت الآن غراباً . ان الممثلين الاسرائيليين لا يترددون في استخدام الاساليب النازية اللانسانية التي أدانها العالم ، وهم يمارسون الارهاب بواسطة الدولة ضد الفلسطينيين . ان اسرائيل تشن حرب إبادة ضد شعب فلسطين لأنهم جرؤوا ورفعوا أصواتهم مطالبين بحقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ويبدو أن هذا يعتبر جريمة في نظر الدوائر الاسرائيلية الحاكمة والعسكريين الاسرائيليين الذين يرفضون الاعتراف بأن لدى الفلسطينيين الحق وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في تقرير المصير والوجود القومي وهو نفس الحق الذي يتمتع به شعب اسرائيل . ويكاد يكون من المستحيل لأي شخص غير منحاز أن يتجاهل ما يبدو من سياسة الدوائر الاسرائيلية الحاكمة ، أي الطابع العنصري لمفاهيمهم الفلسفية والسياسية .

ان العالم يشهد أيضاً المخططات البشعة التي تقوم اسرائيل ومن يؤيدونها بوضعها بالنسبة للأوضاع في لبنان ، ومحاولتهم بث الفرقة بين العرب من أجل تخفيض الضغط على اسرائيل وفرض تسوية سياسية في الشرق الأوسط .

وفي الواقع ، يبدو واضحاً أن سياسة الخطوة خطوة سوف تؤدي الى تسوية تتفق فقط مع مصالح اسرائيل التوسعية . ولن تحصل مصر أو سوريا أو لبنان على جميع أراضيها ، وسوف تستمر الأوضاع المضطربة في لبنان ، ولن يتمتع شعب فلسطين بحق تقرير المصير الحقيقي ولن تتم تلبية حقوقهم المشروعة .

من الواضح أن مشكلة الشرق الأوسط المعقدة لن تتم تسويتها دون تسوية جميع جوانبها . وهل يمكن ايجاد تسوية دائمة وعادلة اذا مانوقشت فقط قضية الأراضي العربية المحتلة بواسطة اسرائيل عام ١٩٦٧ ، أو عن طريق الاتفاقيات الجزئية التي تؤدي الى أنصاف الحلول وتجاهل لب الموضوع ؟

مع ذلك ، هناك تسوية ، وقد اعترف د وليا بمزايا هذه التسوية حتى بواسطة اسرائيل وحلفائها وان كانوا لم يقدموا سوى التأييد اللفظي والشفهي لهذه التسوية .

ان تسوية أزمة الشرق الأوسط يجب أن ينظر اليها بشكل شامل عن طريق المفاوضات الحقيقية التي يمكن أن تأخذ شكلا جديا في مؤتمر جنيف للسلام كما ورد في الاقتراح الذي قدمه الاتحاد السوفياتي . وان هذا الاقتراح يعني استئناف أعمال مؤتمر جنيف وتحديد جدول أعمال له يتضمن أربعة بنود : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير واقامة دولة خاصة لهم ، والاحتفاظ بحق جميع الدول في الوجود المستقل وفي الأمن - وان هذا الحق ينطبق على اسرائيل والبلدان المجاورة لها وتقدم جميع الضمانات الدولية للملائمة . وأخيرا ، انتهاء حالة الحرب بين الدول العربية المعنية واسرائيل .

ويجب أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال المؤتمر منذ البداية وعلى قدم المساواة ان أنها تمثل الطرف الأساسي في النزاع .

هذا هو الطريق الوحيد نحو التسوية العادلة والدائمة لأزمة الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين . ان مؤتمر جنيف هو ان أنسب المحافل لدراسة هذا البند .

ان كفاح الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية سوف يستمر ، هذه هي ثقتنا ، حتى بلوغ النصر النهائي . وبدون اشتراك وفد منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة السيد الموقر ، فاروق قدومي ، لما استطعنا تقييم هذه المشكلة من جميع جوانبها . وان الوفد البلغاري ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن عميق امتنانه لاسهام منظمة التحرير الفلسطينية العظيم في أعمال هذه الهيئة ، وهو دليل جديد على تعاظم سمعة وسلطة المنظمة في طليعة الشعب الفلسطيني .

ان حكومة وشعب جمهورية بلغاريا الشعبية يحتفظان بعلاقات تعاون وصدقة وثيقة مع الشعوب العربية وبصفة خاصة مع شعب فلسطين العربي ومثله الأصيل الوحيد الشرعي وهو منظمة التحرير الفلسطينية . وسوف نستمر في تقديم الدعم الفعال في الأمم المتحدة وخارجها للكفاح العادل والمشروع الذي يخوضه الفلسطينيون ضد العدوان الاسرائيلي بغية خلق الظروف التي

تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الخاصة . وسوف نقدم نصيبنا في الجهود المشتركة لاجاد تسوية عادلة ودائمة للنزاع في هذا الجزء من العالم لخدمة جميع شعوب المنطقة ولخدمة السلام والأمن الدوليين .

السيد رازا (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : في يوم الخميس ، ١١ تشرين الثاني /نوفمبر وافق مجلس الأمن بالاجماع على بيان ألقاه الرئيس فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة . وقد أعرب في هذا البيان عن قلق بالغ إزاء الحالة القائمة في الأراضي العربية المحتلة نتيجة للاحتلال الاسرائيلي . وقد وجه النداء الى الحكومة الاسرائيلية بغية تأمين حياة السكان في تلك الأراضي والعمل على رفاهيتهم وأمنهم والعمل على عودة الأهالي الذين اضطروا لمفادرة ديارهم عند نشوء النزاع.

ان وفد بلادى يرحب ، مع الوفود الاخرى ، بالدور الذى لعبه أعضاء مجلس الأمن عند ما وافقوا بالاجماع على البيان المتعلق بالحالة في الأراضي العربية المحتلة . ان تلك الاجراءات تعيد الثقة الى الناس فيما يتعلق بالأمم المتحدة . وان مايعاني منه شعب فلسطين من الآم أيضا يجب أن يؤثر على ضمير أى شخص محايد .

ان بيان مجلس الأمن يشير الى الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ حرب عام ١٩٦٧ . ان اللجنة السياسية الخاصة قد اجتمعت في ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر حيث شاهدت فيما يتعلق بمدى السيطرة ، والذي يمكن أن يعنون " مدينة الموت " . وهذا الفيلم يوضح كيف دمرت المناسزل والحانات والمدارس ، وأيضا المستشفيات والمساجد التي كان لها نفس المصير على أيدي قوات الاحتلال . ان ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة قد رفض تقرير اللجنة الخاصة المكونة من ثلاثة أعضاء والتي قامت بزيارة مدينة القنيطرة في أيلول /سبتمبر من عام ١٩٧٤ . انه رفض التقرير بأكمله ورفض كل فقرة من فقراته وكل ما يقدمه التقرير من اقتراحات وتوصيات . ان هذا الموقف هو الموقف السلبي الذي يؤدي الى استمرار ما يعانيه الشعب الفلسطيني من آلام ولا يسمح بحل هذه المشكلة حلا سلميا عادلا ، بل يجعل هذا الأمر صعبا بمكان .

انه لمن مفارقات التاريخ أن نرى شعبا تحمل الآلام في أوروبا واضطر الى مغادرة دياره ويستوطن أراضي شعب آخر الأمر الذي يجعل من هذا الشعب شعب من اللاجئين لا موطن له . ان السيد جيمس بلفور الذي كان وزيرا لخارجية المملكة المتحدة ثم رئيسا لوزرائها قد أعلن في عام ١٩١٧ أنه سينشأ وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، ونحن نشارك الرأي القائل أن بلفور ليس له الحق على الصعيد القانوني أو الاخلاقي أن يختار جزءا من أراضي شبه الجزيرة العربية ليعلم أن الشعب الذي كان يعيش ويزدهر في كثير من مناطق العالم سوف يقيم في منطقة آهلة بالسكان في فلسطين . ومن الغريب أن العضو اليهودي الوحيد في الوزارة البريطانية عام ١٩١٧ وهو السيد مونتاغو الذي عارض انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، اضطر الى الاستقالة . ان مجلس الأمن كان على حق عندما أكد ما يلي :

" ان أي عمل يؤدي الى تدنيس الأماكن المقدسة أو أماكن العبادة أو التشجيع على مثل هذه الأعمال أو المشاركة في مثل هذه الأعمال يشكل خطرا بالنسبة للأمن والسلم الدوليين " . (S/PV.1969, P.27).

ومنذ انشاء باكستان فان بلادى أيدت دائما أبدا حقوق الشعب الفلسطيني وعارضت العدوان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني . وعند ما عقد المؤتمر الاسلامي في لاهور في شهر شباط /فبراير ١٩٧٤ فان السيد علي بوتو رئيس الوزراء ، وبوصفه رئيسا لمؤتمر القمة الاسلامي الثاني

أرسل خطابات لرؤساء دول المؤتمر الاسلامي كي يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة في الدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في الفترة من أيلول / سبتمبر الى كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ بنسبة تتعلق بفلسطين . وللمرة الأولى أدرج موضوع فلسطين كبند منفصل في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة عام ١٩٧٤ ، ودعت الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني لكي تشارك في مداولات الجمعية العامة المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية وذلك في الجلسات العامة . وأكدت الجمعية العامة قلقها ازاء عدم وجود حل لهذه المشكلة ، وأكدت مرة أخرى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال القومي والسيادة .

ان ما حدث في الشرق الأوسط قد أكد ان الشعب الفلسطيني الذي توجد له قضية قد يتمكن من الوصول الى حل عادل ودائم اذا وجد حلا لهذه القضية . وفي الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، فان باكستان قد اشتركت في تقديم قرارات تتعلق بالشرق الأوسط ، وقد انضمنا الى اللجنة التي أنشئت والمعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك طبقا للقرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) .

وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر استمعنا الى السيد قدومي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وتأثرنا كل التأثر بصدق قوله . وقد تحدث دون أى مرارة ، وقال : ان الشعب الفلسطيني قد عانى من الظلم لمدة ٢٨ سنة ، وقال : انه قد آن الأوان لكي يرد الحق لصاحبه وينتهي الظلم ، وقال : " ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد كل الجهود السياسية والدبلوماسية التي

تستهدف حل مشكلة فلسطين " (A/31/PV.66, P.47).

ان هذا أمر يستحق الاستماع اليه حتى يعود السلام الى الشرق الأوسط . ان وفد بلادى ليهنئ نفسه على ما تقوم به اللجنة المعنية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أعمال ونؤيد توصياتها كل التأييد .

انه يتعين على اسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ طبقا للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن في هذا الصدد . كما ان اسرائيل ملتزمة بعودة كـ الفلسطينيين اللاجئين الذين نزحوا نتيجة للنزاع ، الى أراضيهم . ان الحقوق غير القابلة للتصرف

للشعب الفلسطيني قد أكدتها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٣٠) . ويتعين على إسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستعمرات استيطانية في الأراضي المحتلة . ومن المطلوب أن يقوم مجلس الأمن بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية باعداد جدول زمني للانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وطالما بقي الشعب الفلسطيني شعب بلا دولة فلن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط . ان اقامة دولة فلسطينية مستقلة هو الحل المنشود حتي يمكن الخروج من المأزق الراهن في هذه المنطقة التي مزقتها الحروب .

السيد كوفمان (هولندا) (الكلمة بالفرنسية) : باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية أود أن أعرض وجهة نظرنا فيما يتعلق بالموضوع المطروح للبحث أمام الجمعية العامة . ان الدول التسع قد أكدت في عدة مناسبات اهتمامها بالمشكلة الفلسطينية . ان هذه المشكلة هي المشكلة الرئيسية في نزاع الشرق الأوسط . ولا يمكن أن يكون هناك تسوية سلمية دون حل للمشكلة الفلسطينية . وفي هذا الاطار أود أن أذكركم بما قاله السيد فان درستول وزير خارجية هولندا عندما ألقى خطابه أثناء المناقشة العامة ، وعندما قال ان دول المجموعة الأوروبية تهتم كل الاهتمام بتطبيق المبادئ التالية .

"أولا ، عدم شرعية الحصول على أراضي عن طريق القوة . ثانيا ، يتعين على إسرائيل أن تنهي احتلالها للأراضي التي احتلتها منذ نزاع ١٩٦٧ . ثالثا ، احترام السيادة والسيادة الإقليمية واستقلال كل دولة في هذه المنطقة والاعتراف بحق كل من هذه الدول بأن تحيا في حدود آمنة ومعترف بها . رابعا ، الاعتراف بأنه لن يكون هناك حل عادل ودائم الا اذا أخذنا في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين" (A/31/PV.7.P.22) . ان هذه المبادئ الأربعة ترمي الى تغطية جميع جوانب تسوية أزمة الشرق الأوسط بما فيها الجوانب الناجمة عن نزاع ١٩٦٧ ، والوعي الجديد بتطلعات الشعب الفلسطيني .

وانه لمن دواعي الأسف أن تسجل الدول التسع انه لم يحرز أى تقدم في العام المنصرم بحثا عن السلام في الشرق الأوسط . ونعتقد أن الحالة في الشرق الأوسط تتطلب العودة الى المفاوضات بحثا عن حل شامل لنزاع الشرق الأوسط ، هذا النزاع الذى يشكل خطرا داهما للأمن والسلام الدوليين . ويجب أن تتخذ تلك المفاوضات أساسا العناصر المضمنة في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك المبادئ التي ذكرتها منذ لحظات .

اننا نؤكد مرة أخرى أن الدول التسع الاعضاء في المجتمع الأوروبي على استعداد لتقديم اسهام فعال لكل الجهود التي تستهدف حل مشكلة الشرق الأوسط . وعلى هذه الخلفية أكدنا في عدة مناسبات اننا على استعداد للاشتراك في نظام للضمانات الدولية .

ان المشكلة الفلسطينية لها وزن رئيسي اذا أردنا أن نبحث عن السلام في الشرق الأوسط وان بلادنا لتؤكد أن تمتع الشعب الفلسطيني بأصالة القومية يجب أن يتركز على أساس يسمح له بالحصول على أراضي في اطار حل وعن طريق التفاوض . وهذا يتمشى وحق كل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل في أن تعيش في سلام وفي حدود آمنة ومعترف بها .

أما عن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فأود أن اذكركم أن الدول التسع التي يضمها المجتمع الأوروبي ، أيدت بعض التحفظات فيما يتعلق بتشكيل هذه اللجنة . فكما قال السفير دافنشي سفير ايطاليا بالنيابة عن الدول التسع في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، لقد تجاهل النص الذى حدد صلاحيات هذه اللجنة ، أى القراران

٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، سمة من سمات الحل المطلوب في الشرق الأوسط ومن ثم اشرت على ما ورد في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن . وفيما يتعلق بتلك التحفظات فقد درسنا تقرير لجنة العشرين باهتمام ان هذا التقرير يشكل جهدا يستهدف السماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بحقوقه ويشكل أحد عناصر حل مشكلة الشرق الأوسط .

ان حكوماتنا التسع على يقين من ان أى معالجة متوازنة وتتسم بالطابع العملي وتبغى حل مشكلة الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار كل سمات المشكلة وكل أبعادها ، تلك الأبعاد التي لا يمكن أن نفرقها عن بعضها البعض . وكما قلت ان ولاية لجنة العشرين لا توضح هذه العلاقة الوطيدة غير القابلة للتجزئة ، وان موجز مداوات اللجنة والذي نراه في التقرير في الفقرة ٥٢ ج تذكر مبدأ الحدود الآمنة المعترف بها لكل دول المنطقة بيد أن توصيات التقرير ، وهي خلاصة أعمال هذه اللجنة ، فان تلك التوصيات لا تأخذ في الاعتبار الا عنصرين لحل سلمي ، أى الانسحاب الاسرائيلي والحقوق الفلسطينية . ونأسف ألا نرى بين هذه التوصيات العنصر الثالث الذي ذكرته . ان هناك عدم توازن أساسي ومن ثم لا يمكن لنا أن نشترك في تأييد تلك التوصيات . ان الحكومات التسع للمجموعة الأوروبية ترى أن تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني أمر يجب أن يأتي في اطار حل شامل ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بمواءمة الحقوق المشروعة ومتطلبات كل الأطراف ، ولا نفرق هنا بين عناصر المشكلة المختلفة .

السيد راييتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : طبقا للقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠)

كان ينبغي أن يقدم تقرير وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى الجمعية العامة مع وصف للتدابير المتخذة من مجلس الأمن بهذا الشأن . ولكن لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أى اجراء بعد دراسة التقرير ، ومن ثم لم تتمكن اللجنة الا من تأكيد توصياتها مرة أخرى وأن تقدم تلك التوصيات لجميع الدول الأعضاء .

وان وفد بلادي ، وهو عضو في هذه اللجنة يؤيد كلية تلك التوصيات وهي في رأينا برنامج تنفيذي متكامل كفيلا بالسماح للشعب الفلسطيني بالتمتع بالحقوق المعترف له بها في الفقرتين ١ و ٢ من القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) . واسمحوا لي أن أشير أن ولاية اللجنة كانت تتعلق باعداد هذا البرنامج .

وقد قبل وفد بلادى هذا البرنامج ، اننا اشتركنا في تقديم القرار آنف الذكر ونعترف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والسيادة ، والسيادة الوطنية ، وكذا حقوق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها . ولنفس السبب ، أيدنا الفكرة القائلة بأنه يتعين على منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي ممثلة الشعب الفلسطيني ، ان تشترك في كل الجهود ، وفي كل المداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط وفلسطين في اطار الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، أيدنا دائما ابدا المبدأ القائل بعدم السماح بالحصول على اراضي بالقوة لان هذا انتهاك للميثاق وللقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة ، ومن ثم نرى انه لا بد من الانسحاب من الاراضي المحتلة كعنصر اساسي في اطار البرنامج المقترح وهذا امر غير ممكن طالما كانت الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ليست كاملة في اطار فلسطين الحرة والمستقلة . واني اقول كل هذا لا وضح ان اقتراحاتنا مبنية على اساس مبادئ لا يمكن ان يتشكك فيها الا من تشويه سوء النية .

ان البرنامج نفسه فيه الكثير من الميزات ولا سيما ، انه يقدم معالجة متكاملة لهذا الموقف الذي يتعلق بالتمتع بحقوق فردية ، والتمتع بحقوق وطنية وحماية المدنيين في زمن الحرب ، والانسحاب من الاراضي المحتلة . وعمليات الحفاظ على السلام ، وبادارة انتقالية تتولاها الامم المتحدة ، وايجاد شبكة للمواصلات ، ومساعدة اقتصادية وفنية تقدمها الامم المتحدة واقامة السلام . وباختصار ، ان هذه الحالة دقيقة جدا ومعقدة . وان البحث عن حل لكل هذه المشاكل لا مرصعب بمكان ، ان لم يكن مستحيلا ، اذا لم تعمل لجنتنا على الاسس التالية :

أولا ، ان تكون هناك قاعدة قانونية لا يمكن المساس بها تتعلق بتوصياتها وسواء أكان ذلك متعلقا بعودة الفلسطينيين ، ام بحق تقرير المصير والاستقلال ، ام بحماية المدنيين ، ام بمنع اقامة مستعمرات استيطانية جديدة ، ام بالتخلي عن التي تمت اقامتها ، وعناصرها الأساسية معروفة الا وهي ، القرارات السابقة التي وافقت عليها الأمم المتحدة ، وكذا اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

ثانيا ، تعزيز دور الامم المتحدة في اطار تسوية النزاع ، على ان نأخذ في الاعتبار نصوص القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) بكل السلطات التي يمنحها الميثاق لوكالات الامم المتحدة وهيئاتها المعنية بالامر ، على أن نعترف بضرورة الاخذ في الاعتبار اطراف النزاع ، والسماح لها بان تلعب

دورها في الوقت المناسب وتدخل في الصورة . ونجد هنا توصيات بعملية مؤقتة للحفاظ على السلام ، وان تدير الامم المتحدة الاراضي المحررة بصفة انتقالية ، وان تقدم معونتها الاقتصادية ، والتقنية ، وفي ميدان المواصلات واسهامها في تسوية المشاكل الجوهرية .

ثالثا ، مناشدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى والمؤسسات المعروفة والتي لها خبرة كبيرة في فلسطين الاشتراك في حل مشاكل الامدادات .

رابعا ، ان يتسم العمل بروح عطية عن طريق تصنيف المشاكل الى عناصر عديدة ، او الى مراحل زمنية تتمشى والتوصيات* .

وبهذه الروح صفنا التوصيات والتي لا يريد وفد بلادي ان يسهب فيها بعد البيانات الواضحة والكاملة التي ادلى بها رئيس لجنتنا ومقررها . وكنت اود ان اكتفي بذلك ، لان وفد بلادي ليس عنده تعقيبات يذكرها ولكن يجب ان أعقب على ما قاله مندوب اسرائيل والوفود التي امتنعت عن التصويت او التي صوتت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/12119 ، الذي قدم لمجلس الامن في ٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

ومن المناسب ان أتكلم في هذا لان رفض هذا المشروع كفيل بخلق الشكوك على الأساس القانوني والسياسي الواردة في توصياتنا ، أو على الاقل يجعل بعض الوفود تتساءل عما اذا كان مجلس الأمن قد رفض أن يقوم باتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ البرنامج المقترح .

ان تعقيبات الوفود التي اشرت اليها يبدو انها تتفق جميعها حول نقطة واحدة ، أي أن الاولوية يجب ان تكون للتفاوض لانها الوسيلة الوحيدة الكفيلة بحل كل هذه المشاكل حلا شاملا . بيد ان الوفود المعنية توجه النقد للبرنامج وتقول انه لا يستهدف حل المشكلة حلا شاملا .

وكما اوضح رئيس اللجنة في خطابه ، فان هذه هي الاعتبارات التي تخرج عن اطار ولاية اللجنة . واذا كانت اللجنة قد سئلت عن رايها ، فانها لن ترفض ابدا فكرة التفاوض ، ولكنها من

* تولى الرئاسة السيد لانغ (نيكاراغوا) نائب الرئيس

ناحية أخرى ترفض الفكرة المضمنة في هذا القول أي أن معنى المفاوضات أن تتخلى الامم المتحدة عن دورها الايجابي في حل مشاكل فلسطين ، أو أن تكون مجرد هيئة للتسجيل .

ان الأمم المتحدة هي التي انشأت اسرائيل وهكذا ، سمحت لشعبها بأن يحصل على إصالة سياسية . ويقع على عاتق الامم المتحدة المسؤولية في منع ربيبتها من حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه الثابتة . وان على الامم المتحدة واجباً في هذا الشأن ، وهو عدم السماح لاسرائيل باختيارها ودون مبرر أن تحرم شعب من حقوق يتمتع بها نحن جميعاً ، الدول الاعضاء ، ونحافظ عليها بكل عناية . وفي رأينا ، ان البحث عن أي حل يبتعد عن سلطة الامم المتحدة ويتجاهل قراراتها العديدة سوف يسفر عن فقدان الثقة في الامم المتحدة وفي ضمان اتفاق الرأي العالمي .

ان مؤتمر جنيف لم يظهر من فراغ . وان الامم المتحدة هي التي طلبت عقده ، وليس لدينا شك في انها ستستعمل القوة لتعديل واتمام المبادئ الاساسية التي تستخدم كإطار للمفاوضات . ولهذا السبب فان بعض الوفود التي ذكرتها من قبل لها مواقف مختلفة عن بعضها البعض ، وهذه هي الملاحظة الثانية التي وددت أن اقدمها .

ان المشكلة التي طرحت نفسها وتطرح نفسها دائماً في مجلس الأمن هي أن نقرر ما اذا كان من الضروري أن نكمل الاحكام الواردة في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) أم لا ، وما اذا كان من الضروري ان نصحح الحذف الذي حدث حين اعتماد هذين القرارين أم لا ، وما اذا كان لمجلس الأمن ان يعترف ويؤكد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وغير القابلة للتصرف أم لا . وقد انضمت الدول الاربعة الغربية - فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا والسويد - التي امتنعت عن التصويت ، الى رأى الاغلبية عندما ردت بالاجاب على بعض هذه الاسئلة عندما عللت تصويتها على مشروع القرار في الوثيقة S/12119 ، وبهذا اكدت السياسة الانعزالية لوفد الولايات المتحدة والذي ثبت عند فكرته والتي من مقتضاها ان الشعب الفلسطيني له مصالح ولكن ليس له حقوق والشيء الذي يجب ان نتذكره هو انه حتى في مجلس الأمن يمثل الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تقدماً ، وان الاغلبية تصر على انه من الضروري اعطاء الامم المتحدة السلطة في عملية تسوية أزمة الشرق الاوسط ومشكلة فلسطين .

وعندئذ ما الذي يتعين علينا فيما يتعلق بطلب اسرائيل رفض تقرير اللجنة وتوصياتها ، وهو الذي " قد يد مر أى تسوية عن طريق التفاوض " ، وقبل أن نتحدث اسرائيل على هذا النحو ، يتعين عليها أن تقول ، ما اذا كان تكريس وجودها ، وانتقالها من شعب مجهول الهوية الى هوية سياسية قد تم بالتفاوض مع الفلسطينيين أم تم ببيان أعلنته الجمعية العامة ؛ ينبغي على اسرائيل أن تقول لنا ، لماذا تمكنت الأمم المتحدة من أن تتخذ مثل هذا القرار فيما يتعلق بها ، ولم تتمكن من اتخاذ نفس القرار فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني .

ان اسرائيل تقول " ان تقرير اللجنة ما هو الا مجرد تفتيت لدولة اسرائيل " . اذا كان طلب الانسحاب من كل الاراضي المحتلة ، ورفض الحصول على أراض عن طريق القوة ، وعدم اقامة مستعمرات استيطانية ، وطلب انسحاب الاسرائيليين من تلك المستعمرات التي أقيمت بعد عام ١٩٦٧ ، اذا كان هذا هو ما يسمى بتفتيت اسرائيل ، فاننا نوافق على هذا التفتيت . وفيما عدا ذلك فهو جنون العظمة والاضطهاد . وتقول اسرائيل أيضا ، اكثر من ذلك ، فهي تقول ان منظمة التحرير الفلسطينية تريد احتلال أراض اسرائيل ، والضفة الغربية للاردن وغزة ، والمملكة الاردنية الهاشمية . ان اسرائيل تعامل الشعب الفلسطيني ، قبل أن ترد اليه أراضيه ، باعتباره شعبا توسعيا . ان هذا الشعب لا يطلب اليوم سوى تحرير أراضيه حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية في تقرير المصير والاستقلال والسيادة . وكل ما وراء ذلك ، ما هو الا أوهام وافترافات غير مقبولة ، لاسيما انها توجه من بلاد يؤكد أنه يريد التفاوض .

ان السيادة الوطنية للدول ، الأمر الذي تجاهلته اسرائيل تماما في عنتيبي ، — ربما لانها سيادة بلد افريقي — هي نفس الشيء الذي لان به ممثلو اسرائيل في انكار حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم . انهم يقولون " ان هذا الحق الذي يدعيه الفلسطينيون لأنفسهم يتعارض والقانون الدولي ، الذي يؤكد سيادة الدول . ومن ثم لا يمكن ان يتخذ أساسا له ، قرارات الأمم المتحدة . وانا اعترفنا بأن اسرائيل ، قد تتنصل من التزاماتها الناشئة عن القرار ١٩٤ (د - ٣) ، فكيف لا نقول ان موقف اسرائيل يتعارض والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في ٧ أيار/مايو ١٩٦٨ . ان المؤتمر في قراره الأول بشأن حقوق الانسان في الاراضي المحتلة : " يؤيد الحق الثابت لكل السكان الذين غادروا ديارهم بعد بدء النزاع في الشرق

الأوسط في العودة اليها ، ليعيشوا في أمان ، ويستعيدوا ممتلكاتهم وديارهم ، ولجميع شمل الأسر ، طبقاً لأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان ” .

ان هذا الأمر ملزم لاسرائيل كما هو ملزم لغيرها . وتريد اسرائيل أن تفيد من بعض مقترحات لجنة العشرين ، فهي تقول ان تلك المقترحات غير موضوعية ، ومنحازة . وتؤكد أن من بين أعضاء اللجنة العشرين ليس هناك الا أربع دول لها علاقات مع اسرائيل . وكيف نفسر أن كل أعضاء اللجنة وافقوا على هذا التقرير ؟ أكانت هناك علاقات دبلوماسية مع اسرائيل أم لا ؟ مما يؤكد أن اللجنة درست الحالة بكل موضوعية ، ومن ثم يتعين على اسرائيل ، أن تبحث بين الدول التي لها علاقات معها ، عن دولة واحدة تمارس عودة الفلسطينيين ، أو تعارض مبدأ الانسحاب من الاراضي التي احتلت بالقوة . ان هذه الحجة القائلة بتحيز اللجنة ، مرفوضة ، لاسيما أن كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، دعيت الى الاشتراك في أعمال هذه اللجنة أو ابداء رأيها ، ولم تجب اسرائيل حتى على هذه الدعوة .

لتطمئن اسرائيل ، اننا نؤكد أيضا ، أننا نوافق على العودة الى مفاوضات جنيف ، ولكننا لا نعتقد أن هذه المفاوضات سوف تنجح ، ان لم تكن جميع الأطراف المعنية ممثلة على قدم المساواة وانا تحدث أحد عن الحقوق بالنسبة للبعض وعن المصالح بالنسبة للبعض الآخر . ولهذا نصر ، كما أصرت اللجنة ، على ضرورة الحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني في اطار هذه المفاوضات ، فان نجاحها أو فشلها ، يرتهن بالاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني ، التي هي لب مشكلة الشرق الاوسط .

ونتيجة لموقف اسرائيل ، وموقف الولايات المتحدة ، فان مجلس الأمن توقف عند هذه النقطة ، ولن يفعل مؤتمر جنيف أكثر من ذلك ، بالرغم من أن الجميع ، يعترف بأن الحل المنشود أصبح أمرا ضروريا وعاجلا . وتوجد هنا عقبة محددة ، وعلى الجمعية العامة أن تتغلب عليها بأن تؤكد مرة أخرى ، ما تتمتع به من سلطة ، وبأن تؤيد تقرير اللجنة وتوصياتها دون أي تحفظ .

السيد البارودي (المملكة العربية السعودية) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا

لما قاله السيد هيرتزوغ صباح اليوم ، فأنني مضطر ، لأن أستعري انتباهكم الكريم ، الى منشأ مشكلة فلسطين ، كما فعلت ذلك مرارا . ونظرا لتأخر الوقت ، فسوف أحاول ايجاز حديثي قدر المستطاع ، ولكن يحدوني الأمل ، أن أتمكن من أن أقدم لكم حقائق تاريخية كافية ، كي تستطيعوا الحكم بأنفسكم على ما اذا كان للسيد بلفور والسيد ترومان من بعده ، الحق في خلق دولة اسرائيل .

في نهاية الحرب العالمية الأولى كان اليهود - بما في ذلك حفنة من الصهيونيين - يشكلون أقل من ٨ في المائة من سكان فلسطين . وكان الصهيونيون يبشرون الدعاية لعامة الشعب الأوروبي الجاهل - وليس الى القادة - ليؤكدوا أن فلسطين كانت أرضا بلا شعب ، وان الصهيونيين كانوا شعبا بلا أرض .

لقد كانت الجماهير في أوروبا وأمريكا مشغولة بمصالحها الخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تكن لهم ثقافة سياسية - وكان يجب أن يذكروا بمبدأ تقرير المصير الذي نادى به الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة . وكانت الحرب العالمية الأولى - من الناحية النظرية - لتحرير أوروبا وباقي العالم مما سموه بالعسكرية الألمانية .

وكان الرئيس ويلسون رئيس الولايات المتحدة عندما أعلن في عصبة الأمم مبدأ تقرير المصير . قد قدم شيئا آخر وهو أن السيادة تكمن في الشعب . والآن نعلم جيدا أن فلسطين كان لها كيان مستقل ، اننا نعرف نصوص اتفاق سايكس-بيكو - سازونوف الذي تم التوقيع عليه سرا من قبل ثلاثة حلفاء في الحرب العالمية الأولى ، وهم : المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا القيصرية . ان كلمة " سازونوف " قد حذفت من عنوان تلك الاتفاقية في عام ١٩١٧ عندما أطاحت روسيا بالنظام القديم بالثورة وأقامت الشيوعية في روسيا .

ان اتفاق سايكس-بيكو نص على أن دول الهلال الخصيب يجب أن تقسم الى انتدابات أربعة . العراق تحت الانتداب البريطاني ، وسوريا تحت الانتداب الفرنسي ، ولبنان تحت الانتداب الفرنسي أيضا ، وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ولم توضع سوريا ولبنان معا تحت انتداب فرنسي واحد ، فقد كان هناك انتدابان منفصلان ، وقد وضع العراق وفلسطين بشكل منفصل تحت الانتداب البريطاني .

وفي عام ١٩١٧ كانت المملكة المتحدة في طريقها الى الهزيمة في الحرب مع ألمانيا تحت قيادة فيلهلم الثاني ، وقد كان الصهيونيون نشطين في إنجلترا كما كانوا في الولايات المتحدة أيضا ان الخلاص الوحيد للمملكة المتحدة وحليفاتها فرنسا كان هو ادخال الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى . ونظرا للنشاط الصهيوني - ضمن جملة أمور أخرى - تم اقحام الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى .

هذه هي الحقائق . وانني أتحدى السيد هيرتزوغ أو أى شخص آخر من الصهيونيين
أن يفند ذلك . انها جزء من التاريخ . انها هي المصدر .
ولهذا أزيحت جانبها المبادئ التي حارب من أجلها الحلفاء . الحرية للشعوب ، تقرير
المصير .

انني أتذكر زيارتي الأولى لفلسطين عام ١٩٢٥ ، منذ أكثر من ٥١ عاما ، فقد كانت هناك
اضطرابات لأن اعلان وعد بلفور فسرتة الوكالة اليهودية في ذلك الوقت بأن تكون فلسطين موطننا
للإهود من جميع أنحاء العالم . ونحو هذه الغاية عطلت الحركة الصهيونية . أى تجمع الإهود من
جميع أنحاء العالم في فلسطين .

ولكن لم يكن يوجد شعب يهودى وانما كانت هناك ديانة يهودية ، ولم تكن هناك جنسية
يهودية ، بل كان هناك رعايا لدول مختلفة من بينهم يهود كانوا فخورين بجنسياتهم المختلفة . كان
اليهود الفرنسيون يفخرون بكونهم فرنسيين ، واليهود البريطانيون كانوا يفخرون بكونهم بريطانيين .
الى من وجه ارثر بلفور اعلانه ؟ لقد وجهه الى انجليزى كان يهوديا هو المستر روتشيلد .
وكان روتشيلد يتأثر بالطائفة اليهودية . والرئاسة الشرفية ميزة تأتي مع الثروة . وقد كان روتشيلد
رجلا ثريا .

عندما كتب اللورد بلفور هذا الاعلان في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧ اتفق السيد
روتشيلد مع غيره على أن يعبر عن الأمل - وأنا أعبر عن المعنى الآن - في أن تصبح فلسطين وطننا
قوميا للإهود . لقد كانوا يودون استخدام كلمة " دولة " ولكن روتشيلد كان يخشى استخدام كلمة
" دولة " - وقد سمعت عن ذلك من ابن عمه في فرنسا خلال عام ١٩٣٠ - حتى لا تحدث اضطرابات
مناهضة للإهود في أوروبا كما حدث أثناء مسألة " دريفوس " . كان الخوف أنه في هذه الحالة فإن
أى يهودى ثرى - وليس فقط آل روتشيلد - سيقال له : " اذهب الى بلدك لأن لك دولة خاصة بك
الآن " . وكان هذا هو سبب استخدامهم كلمة " وطن قومي " بدلا من كلمة " دولة " .

انني أقدم لكم منشأ الموقف . ولا أستعمل كلمات مبتذلة ، انني لا أصب طعنات ولا أستعمل
هجاء . انني أقدم لكم الحقائق .

لقد أعلن وعد بلفور أن حكومة جلالة الملك - أي حكومة المملكة المتحدة - سوف تنظر بعطف نحو ضمان إقامة وطن قومي في فلسطين - وليس دولة - شريطة ألا يتعارض ذلك مع الحقوق المدنية والدينية والسياسية للسكان الأصليين ، أي الشعب الفلسطيني . لننسى أنهم كانوا عرباً ، لقد كانت لهم هوية منفصلة ، والا ما كانوا قد عاشوا منفصلين تحت انتداب بريطانيا . وحتى تحت حكم الامبراطورية العثمانية كان للبنانيين هوية مستقلة ، وكان للسوريين هوية منفصلة ، وكانوا يحكمون أنفسهم . وهكذا كان الفلسطينيون وكان العراقيون .

اذن كيف قيل ان فلسطين كانت أرضاً دون شعب ، لقد كان هذا مجرد شعار استخدمه الصهيونيون في الدعاية من أجل إقامة كيان صهيوني أجنبي في قلب العالم العربي .

تحدث المستر هرتزوغ عن اليهود عندما . ان اليهود عندما لم يؤمنوا بالصهيونية السياسية ولكن بالصهيونية الروحية . نظروا الى الجبل العالي الذي سماه الانجيل بجبل صهيون " لقد رفعت رأسي لأصلي للرب " . ولكن الخزر الأوروبيين هم الذين اعتنقوا ديانة سامية ، وقد تحول أسلافهم الى اليهودية في القرن الثامن بعد الميلاد ، وهم الذين ادعوا أن الاله وهبهم فلسطين وكأن الاله نظر الى الشعب الأصلي باحتقار ، ذلك الشعب الذي آمن به أيضا . هذا البلد ، وهذه المنطقة هما مهد الديانات التوحيدية ، الديانات التوحيدية الثلاث . لقد استغل الصهاينة اليهودية - وهي ديانة نبيلة - في أغراض سياسية . كانوا أوروبيين واحتاجوا الى ذريعة فاستغلوا شعور اليهود في أوروبا وبعد ذلك شعور اليهود عندما ليدعوا أن اليهود هم شعب الله المختار . وقد قلت مرارا أنهم اذا كانوا شعب الله المختار فان الرب يمارس التفرقة العنصرية ونحن هنا نكافح دائما ضد التفرقة العنصرية . وقد وقعت فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٧ أو في نهاية ١٩١٦ - لا أتذكر بالتحديد - على اتفاقية سايكس - بيكو التي أشرت اليها . غير أن البريطانيين وعدوا الشريف حسين في مكة قبل ذلك أن العرب سوف ينالون الاستقلال ، وقد قدم هذا الوعد المفوض السامي ماكماهون . هذا هو سبب السرية وقد علم به الشريف حسين في مكة بعد ذلك . وقد حدث هذا عندما هزم هندنبرغ قوات روسيا القيصرية وتسلم منهم نسخة من اتفاق سايكس - بيكو - سazonوف . ثم أرسل الألمان نسخة الى حلفائهم الأتراك الذين سلموها الى الشريف حسين في جدة عن طريق جمال باشا قائد الجيش الرابع . انني أتذكر - أثناء طفولتي - جمال باشا عندما زار بيروت . والمفوض السامي المسكين ، الى من أرسل شكوى الشريف حسين ؟ الى وزارة الخارجية . وقد أوفدت وزارة الخارجية الاستاذ هوجرت المستشرق ليقول لهم ان الأمر عبارة عن خرافة .

وبالطبع ، كل شيء جائز في الحرب . وعندما انتهت الحرب اكتشف العرب انها لم تكن خرافة ما الذي فعلوه عندما اشتكى الشريف حسين ؟ نفاه البريطانيون الى قبرص حيث لقي حتفه عام ١٩٢٤ وقام الكثير منا - وكان عمري ١٩ سنة في ذلك الوقت - بالتظاهر ضد خيانة الحكومة البريطانية - حينذاك .

أرض دون شعب وشعب دون أرض ؟ يا لها من خرافة . الفلسطينيون الأصليون يشكلون ٩٣ في المائة من السكان بينما الخزر رواد الصهيونية اعتنقوا اليهودية في القرن الثامن . هذه هي الحقائق وهي تتحدث عن نفسها . هذا هو تاريخ المنطقة .

ولقد تمتع اليهود العرب - وأسميهم اليهود العرب - في بغداد باحترام كبير خلال قرون لأنهم كانوا عربا . وكانت اليهودية ديانتهم . وقد ساهم العرب اليهود في اسبانيا - كما ذكر السيد هيرتزوغ - في الحضارة العربية لأنهم كانوا عربا وآمنوا بنفس الرب ثم بدأت عملية غسيل المخ بالنسبة لهم .

لم تكن هناك مشكلة يهودية في الأراضي العربية . ان الذين خلقوا المشكلة اليهودية كانوا الخزر الذي تحول أسلافهم الى اليهودية في القرن الثامن بعد الميلاد . اعتنقوا ديانة سامية . وبالمثل كان للفرنسيين ديانة سامية مع أنهم ليسوا ساميين . كذلك الحال بالنسبة للبريطانيين ، كانوا مسيحيين مع أنهم ليسوا ساميين . والمسلمون النيجيريون لديهم ديانة سامية ، هي الاسلام مع أنهم ليسوا ساميين .

ان المسألة تحتل التكرار . كان الخزر غرباء عن الأرض وما زالوا مع الأسف . لماذا؟ لأنهم أرادوا استقطاع دولة من الشرق الأوسط لتكون موطناً لتجميع اليهود من جميع أنحاء العالم . هناك ١٦ مليون يهودي في العالم . ان ذلك يفسر المستعمرات الاستيطانية المقامة هناك ، والتي تستخدم كرأس جسر للتوسع .

أما بالنسبة للفلسطينيين المشردين ، فان ادعاء السيد هيرتزوغ بأنهم فروا بناء على طلب الزعماء العرب غير حقيقي تماما . لقد ترك الكثير من الفلسطينيين أرضهم فزعا بعد دير ياسين . لقد أباد الصهاينة قرية بأسرها قطعوا الأشجار وحتى الحيوانات قتلوها بالمدافع الرشاشة . شعر الناس بالفزع . وبقي من لم يسمع عن دير ياسين . أما الآخرون ، فقد فروا فزعا وأصبحوا لاجئين .

لقد تحدث عن لبنان . لقد بذلت جهدا لاجراء بعض البحوث . لماذا تواطأ الحلفاء مع أحد الرؤساء اللبنانيين ليفرقوا الفلسطينيين في ١٦ معسكرا ؟ ظنوا أن لبنان سوف تستوعبهم ان عاجلا أو آجلا فلبنان هي دولة ليبرالية لن تعارض ذلك . ولكن من الذي حثهم على الفرار الى لبنان؟ وإلى الأردن؟ من الذي شردهم في جميع البلدان العربية؟ الارهاب الصهيوني . ليم يعرف الفلسطينيون الارهاب من قبل . اذا ما وقعت جريمة قتل فكان ذلك يحدث مرة في السنة أو السنتين وكان الناس يصدمون . كانوا يحترمون الحياة .

والآن ، بأي حق تعد حكومة المملكة المتحدة حينذاك بتقديم أرض لم تكن حتى مستعمرة ؟
كان المقصود من الانتداب هو اعداد السكان الأصليين للحكم الذاتي . هل فعلوا ذلك ؟ لا .
سمحوا بتدفق المهاجرين الى البلاد وأخيرا فطنوا الى الخطأ وبدأوا في ارسال اللجان الى
الأرض المقدسة .

وحينئذ ، هل تعلمون ما الذي كان يفعله الصهيونيون ؟ انهم كانوا يشنقون الجنود البريطانيين في فروع أشجار الزيتون . وعند ما حاول الكونت برنادوت أن يفعل شيئا ، فانهم قتلوه كما قتلوا اللورد موين ، كما قاموا كذلك بتفجير فندق الملك داود في القدس . من ارتكب كل ذلك أعم العرب ؟ كلا . انهم اليهود . ان كثيرا من الفلسطينيين فكروا اذا كان اليهود الصهيونيون — وليس يهودنا — استخدموا الصهيونية كقوة حث ، وقالوا اذا ما كنا سوف نستخدم الارهاب فسوف ننجح .

وكما اعتدت أن أقول لهم منذ ٢٥ أو ٣٠ سنة مضت أن الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، والعالم الغربي الذين كانوا يدعمون الصهيونيين لأغراض غير مشروعة أنهم عم السبب الذي جعلهم ينجحون تماما في اغتصاب دولة . انني أتذكر كيف نجحوا لأنهم أرسلوا أحد القساوسة ولا أود أن أذكر اسمه كي لا أثير حساسيات الشعوب . أرسلوه الى أمريكا اللاتينية ، ليجمع الأصوات لصالحهم ويقولون مرارا في هذا المحفل وليس اليوم ، ولكنهم يشيرون الى ذلك ، أنها كانت أرضا دون شعب ، أي كانت أرضا خالية ، وأن اليهود الخزر الفقراء كانوا شعبا دون أرض ، وان كان هذا حقيقة ، فلماذا يفرضون على الشعب الأصلي في فلسطين ؟

ان الديانة لا تشكل جنسية ، وكما قلت مرارا ومرارا هناك الكثير من الرعايا ، رعايا دول مختلفة يشعرون بالفخر ليس لأنهم يهود ، بل لأنهم انكليز ، أو فرنسيون أو أمريكيون . كيف يستطيع العالم العربي أن يشعر بالارتياح عند ما يكون الهدف النهائي للصهيونيين هو استمرار غسيل مخ بقبيلة اليهود في ركن من أركان العالم لكي يجمعونهم في فلسطين ؟

لقد ذكر السيد ميرتزوغ أن هناك أربعة آلاف عام من التاريخ وراء اليهود في فلسطين . ومن بحثي المتواضع لتاريخ المنطقة ، فان منطقة يهودا واسرائيل لم تقم لأكثر من ٣٠٠ أو ٤٠٠ عام وكان سكانها من اليهود وكانوا يحاربون بعضهم البعض ، وكان هناك آخرون أيضا في المنطقة حيث حارب بعضهم البعض ، وكنا حينئذ جميعا من الساميين في المنطقة ، وعندما أقول منطقة يهودا واسرائيل انما أقصد أن شعوبهما كانوا ساميين ، وكانوا يتحاربون ، وكنا نفعل ذلك نحن العرب ، وهذا خطأ ولكن ليس هناك أمر غريب في ذلك .

ليس هناك شيء يسمى بالدم اليهودي ، أو بالدم العربي ، أو بالدم الأمريكي . ولكن هذه

هي لعبة من جانب الصهيونية للتلاعب بشعور كل يهودى غير سياسي ، ولكنهم يرغبون أن يحولوا هذا اليهودى الى شخص سياسي .

ومن الذى يفعل ذلك ؟ انهم الخزر الذين لم يشهد اسلافهم فلسطين ، وقد اعتنقوا اليهودية — كما قلت — بعد القرن الثامن بعد الميلاد .

ان تمهيد الفريق لاقامة اسرائيل ، يمكن أن يرجع الى بلفور ، وبعد ذلك الراحل ترومان على بعد ستة آلاف ميل ، رأى أنه يجب أن يخلق اسرائيل عن طريق تقسيمها ، واذا رجعنا الى مذكراته سوف نجد أنهم لم يتركوه وحيدا ، وفي النهاية اضطر الى أن يقول لخبراء وزراء الخارجية لشؤون الشرق الأوسط عندما قالوا له أنه " ليس في صالحنا أن نعادى العرب " فقال لهم ترومان ، " كم من الأمريكين من أصل عربي يستطيعون انتخابني ؟ "

هل هذه هي العدالة ؟ ان أى شيء لا يقوم على العدالة فهو أمر محكوم عليه بالانهيار والفشل ان عاجلا أو آجلا .

وكما قلت مرارا وتكرارا ، ولما قلت ذلك منذ أيام في مجلس الأمن أن القدس ذات قدسية للديانات الثلاث لماذا يكون لليهود احتكار على القدس ، لماذا لا تكون عاصمة بالنسبة للديانات السماوية الثلاث ؟ اذا كان هناك ١٦ مليون يهودى ، فهناك بليون من المسيحيين ، وحوالي ٦٠٠ مليون أو ٧٠٠ مليون مسلم حسنا ، لماذا ، هل تحدث اليهم الرب ؟ انني أستطيع أن أدعي أن الاله يحدثني الآن . كلنا نستطيع أن نفعل ذلك .

لا يستطيع الصهيوينيون الا العيش في أوضاع التوتر ، وبالمثل فان اللاجئين الفلسطينيين ، حتى يوم القيامة ، وأقول " يوم القيامة " لأن هذا العالم سوف ينتهي ، ولن ينسوا مطلقا موطنهم ، لماذا يصرون على العناد ؟ بعد كل ذلك لأنه هو موطنهم . أتريدون منهم أن يخضعوا كالهنود الحمر ؟ انه لن يحدث أن يكونوا كالهنود الحمر ؟ ، لماذا لا تعيدوا أيها الأمريكين جزيرة مانهاتن الى الهنود الحمر ؟ وقد باعوها لكم بأربعة وعشرين دولار ولا أعرف كيف باعوها بأربعة وعشرين دولار وأعطيتهم بعض حبات الخرز ، ثم طردتموهم الى المستعمرات .

اننا لا نتدخل في شؤونكم . فلماذا تريدون أن تتدخلوا في شؤوننا ؟ نعم لأن فلسطين هي مقترق الطرق لثلاث قارات ، ففي الشمال هناك روسيا ، ولا يهم الأمر اذا كانت قيصرية أو شيوعية .

ان روسيا تطمع في الشرق الأوسط . ان هذه قضية توازن القوى : " ان الصهيونيين والروس ، موجودون بيننا ، وسوف يكونوا عملاء طبيين لنا ، ويشكلون عذرا للتدخل هناك " .
عمل هذا هو الأساس الذي تقوم عليه الامم المتحدة ، فبالنسبة لتوازن القوى وسياسات القوى هل نحن العربية في يد القوى العظمى سواء أكانت أمريكا أو روسيا ؟ على من تلعبون لعبة الشطرنج ؟ انكم لا تلعبون مع قطع من الخشب ، انكم تلعبون بمصائر الشعوب والامم ، وقد أثار الفلسطينيون جميع العالم الاسلامي والعالم العربي وفي الحقيقة أثاروا العالم أجمع ، وهل كانوا محقون أو مخطئون في ذلك ، أقول نعم محقون لأن ذلك هو وطنهم .

لماذا تؤيد ونهم أيها القوى العظمى ؟ وبصفة خاصة الولايات المتحدة ؟ لقد استمعنا الى المزاد الرامي الى الحصول على الاصوات . هل نؤسس هذه المنظمة على ما نستطيع أن نحصل عليه بواسطة الأصوات أو على العدالة ؟ انني أشعر بالأسف للصهيونيين . انهم أناس كفيهم ، وانني لا أعاد يهتم بوصفهم أناس ، ولكنهم ضلوا ، وليس لهم مكان هناك ، وان عاجلا أو آجلا سوف يدويون في وسطنا ، وسوف تأخذ هذه العملية بعض الوقت ليس بالضرورة عن طريق الحرب ولكن عن طريق الذوبان وسوف نستوعبهم كما سبق أن استوعبنا شعوبا أخرى جاءت الى تلك المنطقة هذا هو حتمهم ، ولكن بعد معاناة من اليهود وغير اليهود ، وان دافع الضريبة الامريكي سوف يستمر في مدهم بمزيد من الدعم . اننا لا نعادي الولايات المتحدة ، فقد فتحنا لها أبوابنا لمدة ٥٠ أو ٦٠ عاما ، ان المصالح البترولية ، هل هي مصالح امريكية أم روسية ؟ لا فهي مصالح امريكية ، وبريطانية ، وعلى الرغم من ذلك فانهم يقفون الى جانب اسرائيل ، ولا يحاولون اقناعهم او يضغطون عليهم أو يقنعونهم بأنهم لا يستطيعون البقاء الا اذا تكيفوا مع العالم العربي .

وصوابا كان أم خطأ ، فان العالم العربي قد اعتبر هذه الدولة الاصطناعية بمثابة خراج في جسم الشرق الأوسط السياسي والاجتماعي . وستستمر حالة الغليان في المنطقة - وأقولها بالتشبيه الى أن يتم استنزاف الخراج تماما . كيف ؟ اذا لم يكن ذلك عن طريق الحرب - وهي عملية جراحية - فسيكون عن طريق الاستيعاب ، والمرة ليس دائما في حاجة لاستئصال خراج . الا أن العملية ستكون سببا في المعاناة لكل من اليهود وغير اليهود على حد سواء .

انني أشعر بالحسرة حيال الصهاينة ، فهم بشر . ولكنهم ظلوا يرددون الأكاذيب حتى صدقوها في النهاية . فاذا كانوا حقا يريدون العيش بين الفلسطينيين ، رغم دولتهم المسماة بإسرائيل ، فعليهم أن يمدوا أيديهم الى الفلسطينيين قائلين : " تعالوا " . ولا يتجهون في طريق آخر . انهم لا يريدون الاعتراف بهم . انهم يعترفون بالأردن وباقي الدول العربية ، ولا يعترفون بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الانتداب . من الذي يريدون أن يخذعوه ؟ انهم يتحدثون عن الفظائع التي يرتكبها العرب . اذا ما ارتكب عربي جريمة ، فقد كان ذلك سببه خيبة أمله ، وكما قلت ، لأنهم علموه الفظائع في الأرض المقدسة ، عند ما ارتكب الصهاينة أنفسهم الفظائع . ان لدينا في العربية مثل شهير يقول : " بادئ الشر أظلم " .

هذا هو الموقف . وان الساعة لمتأخرة ، ولكن سوف تتاح لي فرص كثيرة للعودة الى هذه القضية ، لكن أيتها القوى العظمى ، احذري . يا من تمارسين السلطة في العالم ، لست أعظم شأنًا من الامبراطورية الرومانية ، ولست أعظم من الاسكندر الأكبر . هل لأننا نعيش عصر التكنولوجيا ، وأنتم أرسلتم رجالا الى القمر ؟ ما أهمية ذلك ؟ فاذا لم تقيموا سياستكم كبشر على العدل ، فلن نخشى قوتكم ، الا اذا كنتم تريدون أن تقيموا ما أسماه الاسرائيليون " بالتشبث دفاعا حتى الموت " ولنقض جميعا . أنظروا أين هو الحق واسمعوا اليه ، واذا لم يكن الفلسطينيون على حق ، فاعلنوا لماذا هم على خطأ .

لم يكن السيد بلفور على حق عندما تدخل في شؤون الفلسطينيين كشعب أو كأمة . وأنتم أصدقاؤنا الأمريكيون ، والروس أيضا ، بالنسبة لهذا الأمر ، لأنكم تشعرون أحيانا بالغيرة اذا رأيتم الأمريكيين يصادقون العرب . انني لا أعرف ، فالسياسة عملية قذرة ، فانكم قد تزويرون وجوهكم وتفعلون شيئا آخر . انني أحذركم مهما كنتم . انه صوت لا يرتفع في الفراغ ، انه صوت لا يرتفع

في الفراغ ، انه صوت يناشد ضمير العالم ، ضمير ١٤٥ دولة عضو من بينها اسرائيل ، اذا كان
لديهم ضمير ، فسوف يرون الحقيقة ويلتزمون بها ، والا فستنهرون جميعا ، وسيكون انهياركم
عظيما ، وسننهار معكم ، وليكن ذلك ، ويكنني في النهاية آمل أن تروا النور وأن تسود العدالة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٤٥